أهمية الحكم الرشيد في تعزيز الهوية الوطنية وبناء الدولة العراقية

ا.د.رضا عبد الجبار سلمان الشمري
العراق/جامعة القادسية / كلية الآداب

ا.م.د. حسون عبود دبعو الجبوري
العراق/جامعة القادسية / كلية الآداب

Hasoon.daboon@qu.edu.iq ..... Radha.salman@qu.edu.iq

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٠/١/٢

تاريخ القبول : ٢٠٢٠/٢/٢٤

الخلاصة :

واجهت الدولة العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢١ حالات عدم أستقرار سياسي ، أنعكس على عدم وجود نظام حكم رشيد. فقد بلغ عدد الحكومات التي شكلت أبان الفترة الملكية (٢٣) حكومة وجاءت ثورة عام ١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية الأولى. ثم توالت الانقلابات العسكرية وأشتد ظلام الدكتاتورية والاستبداد منذ عام (١٩٧٩-٢٠٠٣) في ظل الجمهورية الخامسة ، إذ مارس النظام أبشع أنواع القمع والتسلط والظلم على الشعب العراقي . وساءت علاقات العراق الدولية مع جميع دول الجوار والمجتمع الدولي. ووضع العراق تحت حصار شامل ومدمر، وغابت الخطط الاستراتيجية والمشاريع التنموية. وتعمقت الفجوة العلمية والاقتصادية والحضارية بين العراق والعالم. ثم جاءت مدة الاحتلال بعد عام ٢٠٠٣، إذ شرعت الولايات المتحدة بتنفيذ مخططها التدميري للشرق الأوسط وجعلت من العراق نقطة انطلاق لتمزيق دوله ، لأنه الحلقة الأضعف بعد أن طحنت عظام شعبه في حرب الخليج الأولى والثانية والحصار . ثم صفحة الاحتلال عام ٢٠٠٣ التي طبقت خلالها الولايات المتحدة نظريات (الصدمة والرعب والفوضى الخلاقة والدولة الفاشلة) التي أنتجت دولة الفساد والمحاصصة السياسية ودولة الطوائف والمذاهب والقوميات والملل والنحل وهذا ما يمثل مشكلة البحث.

أما فرضية البحث فيرى الباحثان أن وضع معايير الحكم الرشيد موضع التطبيق في العراق وخاصة حكم القانون والعدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة والشفافية والرؤية الاستراتيجية في التخطيط والتنمية وتوفير الأمن وتأسيس دولة المواطنة والمؤسسات فهو اقصر طريق لمعالجة مسألة النظام السياسي في العراق. وقد اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي والتاريخي في معالجة مشكلة البحث وتحقيق اهدافه. بهيكلية تضمنت مقدمة شاملة ومبحثين تناول الأول مفهوم الحكم الرشيد واسباب ظهوره ومعاييره ، في حين تناول الثاني مكونات الحكم الرشيد ولمكانات تطبيقه في العراق. فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات وقائمة بالهوامش والمصادر.

أما أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث فتمثلت بتردي واقع الحكم في العراق على مدى عقود طويلة. وكذلك تردي وتدهور الواقع السياسي منذ الاحتلال عام ٢٠٠٣، الذي عمل على ترسيخ مبادئ الحكم الفاسد والتهميش القائم على المحاصصة الطائفية والقومية والدينية والمذهبية وتم تدمير مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية الهشة اصلاً. مما أدى إلى استشراء الفساد والتناحر الطائفي والإرهاب الدولي الذي تدفق إلى العراق بتخطيط امريكي- خليجي لتحويل العراق إلى دولة فاشلة. كما تبين أنتشار الفقر والبطالة والحرمان بعد انفاق اموال هائلة تجاوزت التريليون دولار. مما يتطلب وضع استراتيجية شاملة لإصلاح النظام السياسي القائم على معايير الحكم الرشيد وبناء مؤسسات الدولة ومكافحة الفساد والإرهاب وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية بعقيدة واستراتيجية أمنية وطنية بالتعاون مع روسيا والصين بعيداً عن العقيدة العسكرية الامريكية التي أنتجت مؤسسات عاجزة وغير كفؤة بسبب البنية المشوهة والتدريب الفاشل والتسليح المتخلف والقديم. وأن التجربة التي أنتجت تكتلات واحزاب طائفية وأثنية أدت إلى مزيد من التناحر السياسي والصراع مما هدد ويهدد مستقبل الدولة العراقية. وهذا تطلب الشروع بمنهاج وطني قائم على اعتماد الهوية الوطنية العراقية. فهذه الهوية التي تشكل مركز ومحور التقائنا ووحدتنا فهي اعمق وأكثر مما ان تكون حصيلة تاريخ عميق وطويل فقط بل هي أداة وآلية لإنتاج الحراك الوطني الحقيقي والعيش الآمن والسلام الحقيقي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، الهوية الوطنية ، الدولة العراقية

The importance of good governance in promoting national identity and building the Iraqi state

Prof.dr.Rada abdul jabar salman Asst.prif.dr.hasoon abood daboon aljuboury
Iraq / Al-Qadisiyah University / College of Arts
Radha.salman@qu.edu.iq..... Hasoon.daboon@qu.edu.iq.

Receipt date: 2/1/2020
Date of acceptance: 24/2/2020

Abstract

Since 1921, the Iraqi state has faced political instability reflected in the absence of a good system of government, There were (23)government formed during the royal period, the 1958 revolution and the establishment of the first republic Then came the military coups and the darkness of dictatorship and tyranny intensified since (1979-2003) under the fifth republic. The regime practiced the most heinous oppression, oppression and oppression of the Iraqi people. Iraq's international relations with all neighboring countries and the international community have worsened, And put Iraq under a comprehensive and devastating siege and absent strategic plans and development projects and deepened the scientific, economic and cultural gap between Iraq and the world. Then came the occupation period after 2003, when the United States embarked on implementing its destructive plan for the Middle East and made Iraq a starting point for tearing apart its countries, because it is the weakest link after it grinded the bones of its people in the first and second Gulf War and the siege, Then the page of occupation in 2003, during which the United States applied theories (shock, horror, creative chaos and failed state) that produced a state of corruption and political quotas and the state of denominations and sects and nationalities and boredom and bees and this is the problem of research.

As for the hypothesis of the research, the researchers believe that putting the standards of good governance into practice in Iraq, especially the rule of law, social justice, equality, participation, transparency and strategic vision in planning and development and providing security and the establishment of the state of citizenship and institutions is the shortest way to address the issue of the political system in Iraq. The researchers relied on the analytical and historical approach in addressing the research problem and achieving its objectives structure included a comprehensive introduction and two papers addressed the first concept of good governance and the reasons for its emergence and standards, while the second dealt with the components of good governance and the possibilities of its application in Iraq as well as conclusions and recommendations and a list of margins and sources.

The most important conclusions reached by the research it has been the deterioration of the reality of governance in Iraq for decades, as well as the deterioration and deterioration of political reality since the occupation in 2003 which worked to consolidate the principles of corrupt governance and marginalization based on sectarian, national, religious and sectarian quotas, and destroyed the already fragile state civil, military and security institutions. This led to an increase in corruption, sectarian rivalries and international terrorism that flowed to Iraq with Armerican- Gulf planning to turn Iraq into a failed state. It also shows the spread of poverty, unemployment and deprivation after spending tremendous funds exceeding (1 $ trillion), which requires the development of a comprehensive strategy to reform the political system based on standards of good governance and the building of state institutions and the fight against corruption and terrorism and building military and security institutions with a national security strategy and cooperation

produced institutions are incompetent and inefficient because of distorted structure, failed training, backward and arming old. The experience that produced sectarian and ethnic blocs and parties led to more political rivalry and conflict which threatened and threatened the future of the Iraqi state, This identity is the center of our meeting and unity, It is deeper and more than the outcome of a deep and long history, but it is a tool and mechanism to produce the real national movement and live security and true peace in Iraq.

Keywords: good governance-promoting national identity -the Iraqi state

المقدمة :

منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ واجه العراق العديد من المشاكل حتى النظام الملكي الى غاية ١٩٥٨، ومن ثم جاءت مدة الحكم الجمهوري والذي أخذ يفقد رشده بانقلاب بعد آخر حتى تحول الى نظام استبدادي خلال المدة (١٩٧٩–٢٠٠٣) ، وكانت ابرز صفاته الشمولية والدكتاتورية وقمع المعارضة والحروب وسوء العلاقات مع دول الجوار ، وتعرضت الدولة الى حصار جائر وشامل وغابت الخطط الاستراتيجية ومشاريع التنمية ، ولكن علمانية الدولة ساهمت في غياب الطائفية والتشرذم القومي العنصري. مما حافظ على التماسك الاجتماعي والسياسي بالرغم من هشاشة الوحدة الوطنية وخاصة بعد عام ١٩٩١ حيث ساعدت الولايات المتحدة شمال العراق على الاستقلال الذاتي. مما اسس لمرحلة هشة وتحولت الدولة العراقية الى دولة هشة.

أما بعد عام ٢٠٠٣ والاحتلال الامريكي للعراق بدأت مرحلة خطيرة تفصح عن ما خططت له الولايات المتحدة من تفكيك الدولة العراقية الى ثلاث دويلات ضعيفة بعد أن طبقت نظرية الفوضى الخلاقة والدولة الفاشلة. مما دفعها الى ارساء قواعد الحكم غير الصالح ودعم نظام سياسي يفتقر الى كل معايير الحكم الرشيد. وخاصة تأسيس نظام المحاصصة الطائفية والقومية مما أدى الى بروز التمسك بالعناوين والهويات المذهبية والقومية والفئوية على حساب الهوية الوطنية مما شكل خط تمزيق الدولة العراقية وهذا ما يشكل **مشكلة البحث.**

– **فرضية البحث:** يرى الباحثان أن وضع معايير وآليات الحكم الرشيد موضوع التطبيق في العراق وخاصة حكم القانون والمساواة والعدالة والمشاركة والمساءلة والشفافية والفاعلية والكفاءة والرؤية الاستراتيجي في التخطيط والتنمية ومواجهة المخاطر الأمنية الداخلية والخارجية ، واعتماد معيار الكفاءة والمواطنة والمهنية اساساً في بناء مؤسسات الدولة وادارتها وصولاً الى الحكم الرشيد هو الحل الوحيد لمشاكلنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

– **هدف البحث:** يهدف البحث الى ارساء قواعد الحكم الرشيد في العراق باعتبارها الطريق الوحيد لإصلاح الأوضاع المتردية ومحاربة الفساد والمحاصصة والطائفية التي مزقت الدولة وخلقت حالة من عدم الاستقرار السياسي والفساد المالي والاداري وتفشي مشاكل الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة.

– **الحدود المكانية والزمانية للبحث :** تتمثل الحدود المكانية للبحث بالدولة العراقية التي تبلغ مساحتها (٤٣٤١٢٨ كم^{٢}) وعدد سكانها (٣٨ مليون نسمة) لسنة ٢٠١٨،[١] وتقع في جنوب غربي اسيا وشمال شرق الوطن العربي وفي قلب الشرق الأوسط خريطة (١). أما الحدود الزمانية للبحث فتتمثل بالمدة (٢٠٠٣–٢٠١٨) مع الوقوف عند بعض المراحل التاريخية المهمة في تطور ونشوء الدولة العراقية الحديثة بعد عام ١٩٣٢.

– **منهج البحث :** لقد تم اعتماد المنهج التحليلي والتاريخي في معالجة هذه المشكلة.

– **هيكلية البحث :** تضمنت الهيكلية مقدمة شاملة تناولت مشكلة وفرضية وهدف البحث ، فضلاً عن منهج البحث وهيكليته ، ومن ثم ناقش البحث مضمونه في مبحثين. المبحث الأول ناقش **(مفهوم الحكم الرشيد وأسباب ظهوره ومعاييره).** أما المبحث الثاني فدرس **(مكونات الحكم الرشيد وإمكانات تطبيقه في العراق).** ومن ثم أنتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات وقائمة بهوامش ومصادر البحث.

المبحث الأول : مفهوم الحكم الرشيد وأسباب ظهوره ومعاييره

أولاً: مفهوم الحكم الرشيد

لا يوجد اتفاق حول تعريف محدد ودقيق للحكم الرشيد يمكن اعتماده كمرجعية اساسية في تحديد طبيعة ومحتوى هذا المفهوم وعليه هنالك عدة تعريفات لهذا المصطلح.

١. تعريف برنامج الأمم المتحدة الانمائي:

الحكم الرشيد هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.(٢)

٢. تعريف البنك الدولي:

الحكم الرشيد هو الطريقة التي تباشر بها السلطة في ادارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية ويبدو جلياً أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما ويضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني.(٣)

٣. الحكم الرشيد من منظور التنمية الإنسانية:

هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لاسيما لأكثر افراد المجتمع فقراً.(٤)

٤. تعريف صندوق النقد الدولي:

يرى أن هذا الحكم مهم في جميع مراحل التنمية بالتركيز على جوانب الحكم الرشيد التي ترتبط بشكل وثيق بمراقبة سياسات الاقتصاد الكلي وهي شفافية الحسابات الحكومية ، فعالية إدارة الموارد العامة واستقرار وشفافية البيئة الاقتصادية والتنظيمية لنشاط القطاع الخاص.(٥)

٥. تعريف منظمة الشفافية : هو الغاية الحاصلة من تكاثف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد بدايةً من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة وخلق آليات تمكن هذه الاطراف من القضاء على الظاهرة او على الأقل التقليص منها.(٦)

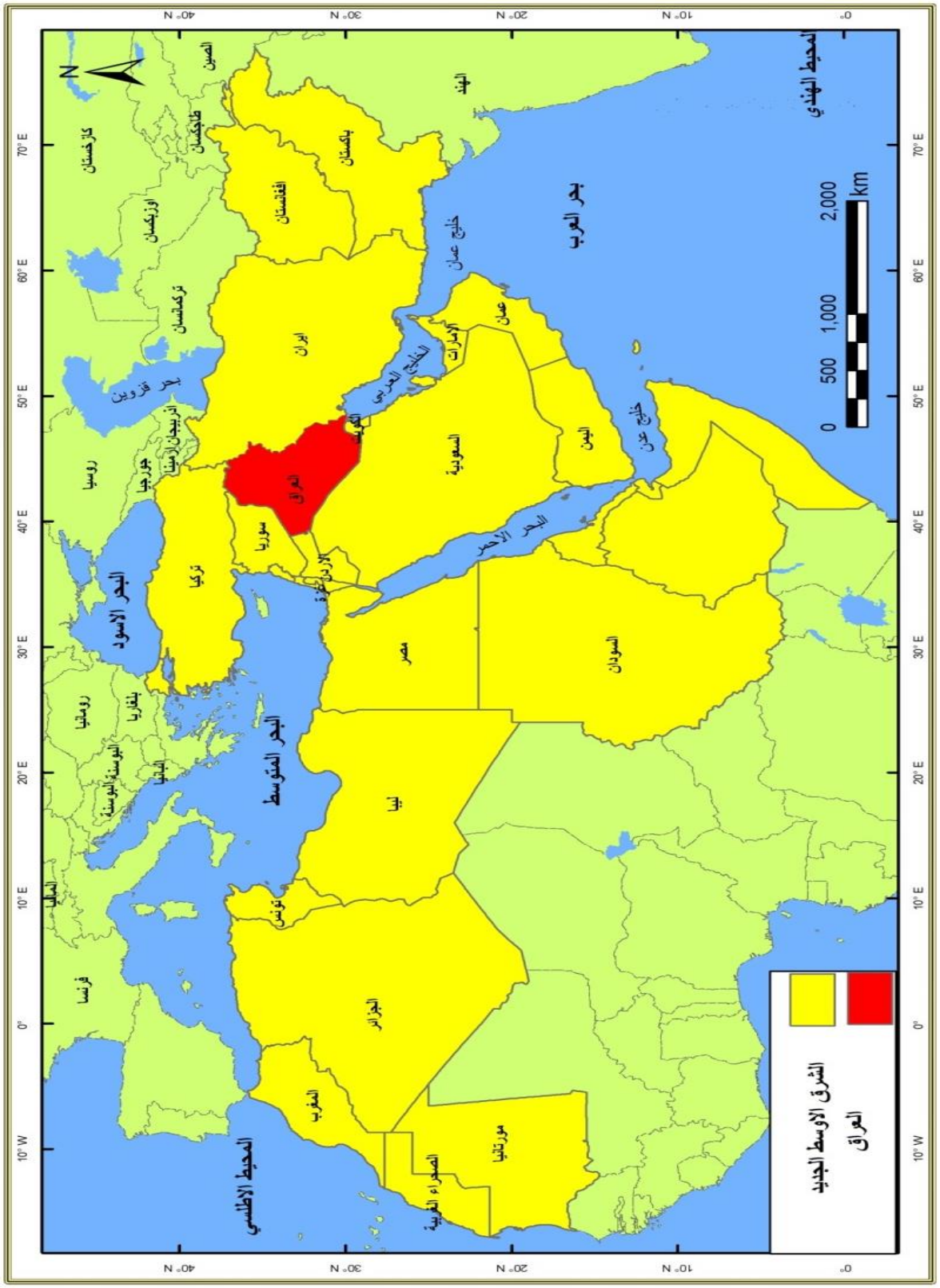

خريطة (١) الموقع الجغرافي للعراق بالنسبة للشرق الأوسط الجديد

المصدر: من عمل الباحثين: د.ماهر الجبوري،خرائط الشرق الاوسط، ٢٠١٥ http:// shof.comil/mod.

٦. تعريف الباحثين للحكم الرشيد:

هو حكم يستند على حكم القانون والديمقراطية والحريات الفكرية والسياسية والاعلامية ، من خلال المؤسسات الدستورية والشرعية التي تديرها الكفاءات والمختصين لتحقيق التنمية الشاملة ، وتأسيس دولة المواطنة والعدالة والرفاه الاجتماعي.

ثانياً: أسباب ظهور الحكم الرشيد :

يرى الكثير من المفكرين إن أسباب ظهور مفهوم الحكم الرشيد هو فشل الدولة التي تتبنى التخطيط المركزي كإدارة اساسية ورئيسة في إدارة دفة الدولة مستشهدين بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق ودول اوربا الشرقية التي كانت تعتمد على الاسلوب المركزي والمخطط في الإدارة وكذلك ظهور مؤسسات المجتمع المدني وتناميها بشكل متسارع بحيث اصبحت تشكل حال لا يمكن تجاهل دورها والحد منه في التأثير على سلطة الدولة في أي حال من الاحوال. كما ان توالي ظهور الازمات بأوقات متفاوتة القت بظلالها على نمط ادارة الحكومة للسياسات العامة للدولة ، ومن ثم فأن ظهور الحكم الصالح ، وما هو الا انعكاس لتغيير طبيعة عمل الحكومة ومؤسساتها العامة ونمط ادارتها للدولة.[٧] إذ يؤكد دارن اسيموجلو وجيمس أ.روبسون أن الدول تفشل عندما يسيطر على الحكم اشخاص اقوياء وتنشأ الدكتاتورية وتشل المؤسسات ويضعف التقدم العلمي والتكنولوجي ويختل توازن الدولة وتطورها وتتعطل عملية التنمية. كذلك حكم العوائل والقبائل والمؤسسات القمعية التي تعمل في ظل مبادئ الولاءات وليس الكفاءات ولهذا يفشل الحكم. ولهذا فلا بديل عن حكم السياسات والخطط الناجحة في ظل الحريات والقيم التي تحترم العلم والتطور العلمي والتكنولوجي مع تطبيق الديمقراطية الفاعلة.[٨]

كما أن هنالك اسباب اخرى ادت الى ظهور مصطلح الحكم الرشيد منها اسباب سياسية تتعلق بالعولمة وعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ، فضلاً عن فشل الدولة من خلال عجزها عن تلبية احتياجات مواطنيها وفشلها في الوفاء بوعودها في العديد من البلدان النامية ، كذلك كان للأسباب الاقتصادية أثر في ظهور هذا المصطلح بخاصة فيما يتعلق بالأزمة المالية وارتفاع حجم المديونية الخارجية واستشراء الفساد وهنالك اسباب اجتماعية اسهمت في ظهور هذا المصطلح منها ضعف مستوى التنمية البشرية وشيوع البطالة وتفشي ظاهرة الأمية.[٩]

ومن الأسباب الأخرى المهمة هي وجود انظمة استبدادية ودكتاتورية تمارس الحكم على الطريقة البدائية ، دولة العشيرة والقبيلة كما في دويلات الخليج ، أو حكم الطغمة أو الفئة ، ودولة الحزب الواحد والتي لا تمتلك دستور ، فضلاً عن حكم الملكيات غير الدستورية التي يكون فيها حكم الملك الاستبدادي كما هو الحال في الحكم السعودي ، وكذلك الانظمة التابعة الى الخارج والتي تحولت الى ادوات بيد القوى الكبرى والعظمى وحتى الاقليمية نتيجة للابتزاز المالي والأمني مثل العراق ومصر التي اصبحت خاضعة للأبتزاز المالي السعودي.

ثالثاً: معايير الحكم الرشيد

يقصد بها الأسس التي يستند عليها نجاح الحكم الرشيد في أي مؤسسة من مؤسسات الدولة أو المجتمع ، ويمكن ايجازها بالشكل الآتي:

١. الشفافية:

وتعني ان صناعة القرارات وتنفيذها تجري وفق قواعد ، كما انها تعني اتاحة المعلومات بحيث تصل بشكل مباشر الى اولئك المتأثرين بتلك القرارات وتنفيذها ، فضلاً عن اتاحة معلومات كافية ومفهومة من خلال الأعلام ، أي ان تعمل الإدارة في بيت من زجاج كل ما فيه مكشوف للعاملين والجمهور.[١٠] أي ان الشفافية بمعناها الواسع تعني الافصاح الفعلي غير المشروط

وقد ساعد على ذلك انتشار الاعلام الدقيق المكثف ، كما عرفت الشفافية بوضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها . وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بما يتناسب مع روح العصر اضافة الى تبسيط الاجراءات ونشر المعلومات والافصاح عنها وسهولة الوصول اليها بحيث تكون متاحة للجميع. (١١) وهنالك ثلاثة أنواع للشفافية هي: (١٢)

أ. الشفافية المدبلجة : وهي شفافية منقولة بتعسف او مقلدة بأسلوب لا يتناسب وطبيعة عمل المؤسسة المعنية وظروفها كنقل شفافية القطاع الخاص الى الحكومة او بالعكس.

ب. الشفافية المؤدلجة : وهي التي تخدم مصالح وايديولوجيات مصدرها ومصمم آلياتها وليس المستفيد منها او المطلع عليها وتخدم هدف معين وهذا النوع تمارسه معظم الدول النامية.

ج. الشفافية الانتقائية : وهي التي تنتقي النتائج الجيدة مهما كانت متواضعة وتبرزها بأسلوب مبالغ فيه ، وهذا النوع تمارسه الدول الاستبدادية وبالذات الأنظمة الشمولية والدكتاتورية وهي تحاول أن تزيف الحقائق وهناك عدد من المؤشرات الضرورية لضمان شفافية المؤسسة التي تعتني بالشأن العام ومن هذه المؤشرات.

١- توافر وثائق واضحة حول اهداف المؤسسة وفلسفة عملها وبرامجها واتاحتها للجمهور.

٢- توفير معلومات للجمهور حول النظام الاساسي والهيكل التنظيمي للمؤسسة ونظام الموظفين وميزانية المؤسسة وتحويلها وعلاقاتها.

٣- اتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع على خطط المؤسسة واشراك الجمهور في هذه الخطط.

٤- معرفة المواطنين بأنشطة المؤسسة وبرامجها وكيفية الحصول على خدماتها وكيفية تأدية هذه الخدمات.

٥- وجود سياسة عامة للنشر والإفصاح عن المعلومات للجمهور المعني واتاحة الفرصة لهم لحضور الاجتماعات العامة في المؤسسة.

وعلى الدولة ان تدرك ان المحافظة على أمنها واستقرارها هومن خلال التمييز بين ما هو أمني وسري. وينبغي المحافظة عليه كي لا يقع بيد الاعداء ، وما هو معلومات تسهل العمل والإدارة في المؤسسة وتحقيق اهدافها ، فإنجاز العمل وسهولة مراقبته والاطلاع على الخطط وسير التنمية وتطور عمل المؤسسات فيه امور فنية وأخرى علمية تحتاج الى السرية ، لان انكشاف الدولة وامن معلوماتها سوف يؤدي الى تقويض آمنها واستقرارها لأننا نعيش في عالم حرب المعلومات والحرب الالكترونية ..الخ

ولعل العراق خير مثال على هذه الدولة المنكشفة والمتعرية امام القوى الاقليمية والدولية وخاصة اجهزة المخابرات الغربية والصهيونية تحت شعارات مختلفة منها ، منظمات تابعة للأمم المتحدة أو تحت غطاء وسائل اعلام عالمية او مؤسسات أمنية توفر الحماية لبعض المؤسسات والسفارات مثل (بلاك وتر). كما ان الجهل بأهمية وخطورة المعلومات الاجتماعية والاقتصادية لدى بعض من عمل مع قوات الاحتلال حولهم الى وكلاء للمعلومات بدون ان يعلموا. ناهيك عن الاساليب الحديثة في أخذ المعلومات عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ... ومن الجدير بالذكر ان الوضع الإداري المتردي والاساليب القديمة في الإدارة وضعف إدارة المعلومات والانظمة ، فضلاً عن الفوضى في إدارة مؤسسات الدولة كلها عوامل تضعف تطبيق الشفافية في العراق بالشكل الصحيح. لان هناك مؤسسات مكشوفة ومنكشفة امام من هب ودب وهذا بخلاف الشفافية واهدافها في سرعة انجاز العمل وتقليل مشاكله واشراك الناس في معرفة ما ينبغي اجراءه لإنجاز معاملاتهم او تنفيذ طلباتهم.

٢. المشاركة :

وهي حق افراد المجتمع من كلا الجنسين المشاركة بطريقة مباشرة او غير مباشرة في اتخاذ القرارات التي تعبر عن حاجاتهم وتلبي رغباتهم.[١٣] وهي احدى المبادئ الاساسية في بناء الحكم الرشيد ومن المؤشرات الدالة على كفاءته ، ولا تقوم المشاركة الا بوجود المجتمع المدني وبدورية الانتخابات وتمكين المرأة وصوابية التشريع وحسن الإدارة المحلية.[١٤] ولمعرفة مفهوم المشاركة بشكل أكثر وضوحاً يمكن تجزئة هذا المفهوم الى أربعة عناصر رئيسة وهي:

أ. عمق المشاركة : وتشير الى المدى الذي يتمكن فيه العاملين من التأثير في القرارات الخاصة بقضايا الإدارة المختلفة ، على سبيل المثال هل يستطيع افراد المجتمع تغيير توجهات الادارة عند اتخاذ قرار هام ام تكتفي الإدارة بأخبارهم بالقرار فقط.

ب. مستوى المشاركة : قد يكون على مستوى مجموعات العمل او الاقسام او الدوائر او المؤسسة ككل، والمشاركة ينبغي ان تتم عن طريق حكم المؤسسات وتوصيف العمل وهذا يشترط وجود نظام ديمقراطي تتم من خلاله المشاركة الحقيقية تحت ظل القانون.

ج. مدى المشاركة : تعني المواضيع التي يمكن ان يشارك فيها العاملين وتتراوح بين قضايا ثانوية وغير هامة وقضايا في غاية الأهمية او استراتيجية .. وينبغي ان تحدد المشاركة من خلال توصيف العمل وحسب الاختصاص ومن خلاله وبدون التدخل في عمل الاخرين.

د. شكل المشاركة : فهل هناك مشاركة فردية او جماعية ، مشاركة رسمية او غير رسمية ، مشاركة مؤقتة او دائمة ، وهنا ينبغي ان تكون المشاركة الفردية من خلال المؤسسات والقنوات الرسمية او حتى وسائل الاعلام ولكن بطريقة قانونية ومشروعة ، اما المشاركة الجماعية فينبغي ان تكون من خلال منظمات المجتمع المدني او المؤسسات التي تسمح بمثل هذه المشاركة وفي المحصلة النهائية ان القناة الحقيقية للمشاركة هي من خلال نظام الحكم الديمقراطي الذي يتضمن المشاركة الحقيقية لكل شرائح المجتمع واحزابه وطوائفه تحت سقف القانون. كما ان هناك فوائد ناتجة عن عنصر المشاركة وهي: [١٥]

أ- ان المسؤولين عن صنع القرارات يكونون أكثر مسؤولية عن تلك القرارات وتنفيذها.

ب- تؤدي مشاركة العاملين الى تعدد وجهات النظر وبالتالي تعدد الخيارات المتاحة امام الإدارة.

ج- تؤدي المشاركة الى تعديل بعض الاختلالات الناتجة عن الاستبداد ذات السلطوية ، فضلاً عن دورها في استثمار مخزون الذكاء الإنساني لدى العاملين من حيث المهارات والابداعات المتنوعة وغير المحددة

د- تخلق المشاركة نوع من الثقة بين العاملين والإدارة مما يؤدي الى خفض معدلات الغياب وترك العمل وزيادة الرضا الوظيفي.

٣. المساءلة :

هي عملية امتثال المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني لآليات المساءلة التي من شأنها محاسبة المسؤولين عما يقومون به وذلك بهدف تحسين الإدارة ومحاربة الفساد.[١٦] كما تجعل المساءلة المسؤول يتحمل المسؤولية بكل جدية وامانة والابتعاد عن الشبهات لان أي خلل او تقصير في عمله سيؤدي لمحاسبته ، مما يعود بمردود ايجابي على المؤسسة او الدولة.[١٧]

وتلعب المساءلة دوراً محورياً في تشكيل وتوجيه العمليات والنشاطات اليومية للمنظمة ، وتمثل المساءلة قيمة في النسق القيمي للمجتمع قبل ان تكون مجرد آليات وان أهميتها القيمية ترتبط بتحقيق قيم أخرى ابرزها الديمقراطية والشفافية والتمكين وتتمثل أهمية المساءلة في:

أ. توجيه طاقات المؤسسة نحو الاهداف الاستراتيجية. ب. توجيه تركيز الموظفين عل نتائج اعمالهم. ج. تحسين الاساليب المستخدمة في تسير امور العمل. د. اعطاء واقعية أكبر للتطور والتقدم في العملية الإدارية.

هـ. المساعدة على الابداع والابتكار.

وهناك أنواع من المساءلة (المساءلة القانونية ، المساءلة المالية ، المساءلة الاخلاقية ، والمسائلة السياسية العامة والأداء).[١٨] ولعل غياب المساءلة الحقيقية يبين مدى تفشي الفساد في الدولة ومؤسساتها وبخاصة المؤسسات المسؤولة عن المساءلة كالقضاء وأجهزة الرقابة الرسمية ومجلس النواب بصفته جهة تشريعية ورقابية، فضلاً عن وسائل الاعلام والمؤسسات الدينية والتضامنية والعلمية المؤثرة في المجتمع. وهذا موجود في العراق وبني على:

أ. فساد المؤسسات الرقابية ب. تجاهل الحكومة التنفيذية ج. شكل المؤسسات الإعلامية د. عجز المؤسسات الدينية هـ. ضعف تأثير المؤسسات العلمية والثقافية و. عجز القضاء وشلل مؤسساته الكبيرة والصغيرة. وفي العراق ضعف مستوى المساءلة.

٤. سيادة القانون :

اشار مفهوم سيادة القانون من قبل الأمم المتحدة الى مبدأ للحكم يكون فيه جميع الاشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعات الخاص والعام بما في ذلك الدولة ذاتها مسؤولين امام قوانين صادرة علناً وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في اطارها الى قضاء مستقل وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمسؤولية امام القانون والعدل في تطبيق القانون والفصل بين السلطات والمشاركة في صنع القرار واليقين القانوني وتجنب التعسف والشفافية الاجرائية والقانونية. ولأن الحكم الرشيد يستلزم وجود دولة القانون التي يتساوى امامها المواطنون وهي الدولة التي يسودها السلام الاجتماعي لأنها تتيح الفرص المتساوية لجميع مواطنيها وتوسع خياراتهم وتفتح آفاقهم وحكم القانون هو الاساس الذي تبنى عليه كل المبادئ والمفاهيم الأخرى بما فيها التمثيل السياسي والإدارة العامة الفعالة المتجاوبة.[١٩] وان وجود القانون العادل وتطبيقه على الجميع بدون تمييز او محاباة هو من مبادئ الحكم الرشيد ويعد من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة وتأمين مقومات معيشية كافية وحماية البيئة وتجديدها.[٢٠] وبما ان الاحتكام الى سلطة القانون تحقق العدالة الاجتماعية وتضمن حقوق عامة الناس وتشكل أهم ركائز النظام الديمقراطي بعيداً عن حكم الولاءات والوساطات والرشوة وتسلق الفاسدين إلى المؤسسات الإدارية والمهنية والأمنية في الدولة ، مما أدى إلى تخريب هذه المؤسسات وسيادة الفوضى وظهور المؤسسات المتحلقة والطارئة على الحكم بجميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثل العشيرة والقبيلة والحرب والطائفية والقومية والمذاهب ... كلها تؤدي إلى غياب الدولة والحكم الرشيد فيها، وللأسف هذا ما يحصل في العراق منذ عقود عدة ولكنه استفحل في العقدين الاخيرين مما القى بظلاله على الفقراء والطوائف والاحزاب الصغيرة والمهمشة. كما أدى إلى تغيب النخب الثقافية والعلمية عن الساحة وعن قيادة الناس ومعارضة الاجراءات والتغيرات الخاطئة البعيدة عن حكم القانون والنظام الدستوري والتعليمات. أن غياب حكم القانون هو دخول الاعراف والقيم البالية التي تتحكم بها الخرافات والتبعيات والولاءات وتهميش تجارب الكفاءات مما يسحب الدولة إلى الترهل الإداري والفساد المالي وبالتالي مزيد من الفوضى المدمرة. لاسيما إذا استمر هذا الوضع بدون معالجات واصلاح حقيقي لأن تولي جيل من الفاشلين والنصف متعلمين يتبعه جيل أكثر تخلفاً وفساداً يجعل مستقبل الدولة ووحدتها وتماسكها في مهب الريح.

٥. الاستجابة:

تعني الاستجابة كإحدى معايير الحكم الرشيد قدرة السلطات الحاكمة على استقراء وتوقع حاجات المواطنين واولوياتهم في مختلف نواحي الحياة والعمل على تلبيتها طبقاً لخطط عمل وبرامج زمنية بما يحقق مستويات مقبولة من رضا المواطنين وبما يحقق التوزيع العادل لعوائد الغنيمة أو هي تعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع وتلبية رغباتهم دون استثناء.[٢١] ولكي تتمكن مؤسسات الدولة من خدمة الجميع دون استثناء لابد من وجود درجة من التفاعل بين ردة فعل المجتمع تجاه القرارات والعمليات وسرعة التفاعل مع التغذية الراجعة من هذا المجتمع وتعديل عمليات التنفيذ بناء على ذلك ، كما أن الاستجابة تقتضي

أن تذوب المصالح الخلافية بحيث تقوم المؤسسات الخدمية والقائمين عليها أياً كان انتمائهم بتقديم الخدمة للمواطن والوطن دون تمييز.[٢٢]

وفي العراق تتحقق الاستجابة عندما يكون هناك تفاعل حقيقي بين طرفين هما الدولة متمثلة بالمؤسسات التنفيذية من جهة والمؤسسات القضائية والرقابية والاعلامية ومنظمات المجتمع المدني والرأي العام الشعبي من جهة أخرى ، وهذا للأسف غير موجود لتقصير الطرفين وبخاصة المؤسسات الحكومية التنفيذية والقضائية والتشريعية والتي دب فيها الفساد بسبب إدارتها من قبل أناس غير أكفاء اطلاقاً ، مما حول الحوار حول المطالب الشعبية المحقة في المجالات الاقتصادية والخدمية والسياسية والثقافية الى حوار طرشان. فبعد ثلاثة حكومات ، وحكم أكثر من (١٥ سنة) سارت الأمور من السيئ الى الأسوء. لقد كانت المطالب الشعبية بسيطة إلا أن الحكومة عاجزة عن تلبيتها بالرغم من توفر الاموال الهائلة والموازنات الانفجارية والطاقات البشرية الكفوءة والموارد الطبيعية والاقتصادية إلا أن سوء إدارتها وعدم كفاءتها أدخلت الدولة في اتون الصراعات الطائفية وعمقت مشاكل الفقر والحرمان والبطالة والمديونية التي تجاوزت (١٣٦مليار) دولار. مما حول العراق إلى دولة فاشلة بحسب المعايير العالمية.

٦. المساواة والتضمينية :

هي أحدى معايير الحكم الرشيد التي تحدد وتحترم الحقوق الاساسية للجميع وتؤمن وسائل مراجعة ومعالجة بضمنها حكم القانون ، كما تتطلب أن يتساوى المواطنون بحقوقهم أمام القانون وأن تتسنى لهم فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق ومشاركة المواطنين في ادارة الحكم ، كما تعني التضمينية بأن تتعامل الدولة مع الجميع على اساس المساواة وأنها تحمي حقوق الجميع بنفس الدرجة وان لا تهمش وتميز في تقديم الخدمات العامة وان يتمتع الجميع بنفس الحقوق.[٢٣]

لقد ضمن الدستور العراقي كل الحقوق والواجبات لأبناء الشعب العراقي بغض النظر عن القومية والدين والمذهب والعرق. وأن جميع أبناء الشعب العراقي يعيشون تحت سقف الدستور والقانون. باعتبارهم مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات. ولكن للأسف أن نظام المحاصصة الطائفية والقومية والدينية دفع إلى تشكيل نظام الولاءات وليس المواطنة والكفاءة. واصبح ابن الطائفة والمذهب الديني والقومية مفضل على الكفاءة المهنية التي يتمتع بها المواطن العراقي من الاطراف الأخرى ، واصبح الولاء للعناوين الثانوية وليس للوطن والمواطن. وبهذا غابت المساواة والطامة الكبرى اصبحت الوزارات والمؤسسات الكبرى تابعة إلى احزاب معينة يعملون فيها ما يشاؤون بحيث يصبح معظم طاقم الوزارة من لون معين او حزب معين او طائفة معينة. أن هذه المحاصصة اسست إلى خراب ودمار المهنية والكفاءة في مؤسسات الدولة. واخذت تتغير بمجرد تغير الوزير س أو ص. مما شكل وجود دول ومؤسسات طائفية وحزبية داخل الدولة ، أما من ليس له طائفة قوية او مؤسسة حزبية او جهة سياسية فهو خارج معادلة الحكم والمشاركة الفعلية في النظام السياسي.

٧. الكفاءة والفاعلية :

تعني الكفاءة حسن استخدام الموارد بكفاءة للحصول على افضل المخرجات كماً ونوعاً بأقل المدخلات، اما الفاعلية فهي انجاز الاهداف في ضوء النتائج المرجوة والمحققة لعمل ما.

فالكفاءة والفعالية في استخدام الموارد ومقدرات الدولة يوضح الاتجاه الذي تشير فيه الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تضعها الدولة ، وحين تكون الكفاءة والفعالية كما هو متوقع ، فان هذا يعبر عن الترشيد الجيد ويدلل على الحكم الرشيد الذي يقود هذه الموارد.[٢٤] ولعل هذا المعيار يؤشر ابرز خلل في النظام السياسي في العراق بعد سنه٢٠٠٣ حيث اعتمد مبدأ الولاءات وليس الكفاءات. وسلم أهم المناصب السياسية والاقتصادية والإدارية إلى اشخاص لا يملكون أي كفاءة علمية او مهنية. مما أدى إلى تدمير ممنهج لجميع مؤسسات الدولة الاقتصادية والخدمية والأمنية ، فأصبحت المحسوبية والقرابة والواسطة والفساد المهني

والاخلاقي أهم معايير تولي المناصب في الدولة العراقية. ولهذا اصبحت الفاعلية الاقتصادية والخدمية للمؤسسات الاقتصادية والخدمية محدودة جداً ، اذا لم تكن سلبية.

كشف عضو لجنة النزاهة عبد الكريم عبطان ان ما أنفقته الحكومة على وزارة الكهرباء منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٨ هو (٥٠ مليار دولار) خلال ١٦ سنة مبيناً ان هذا المبلغ يكفي لتصدير الكهرباء الى الخارج،[٢٥] والعراق ما يزال يعاني من مشكلة الطاقة الكهربائية ، إذ تم انشاء محطات طاقتها بحدود (٧٥٠٠ ميكاواط) إضافة إلى نحو (٦٠٠٠ ميكاواط) القديمة الموجودة قبل ٢٠٠٣، وهذا ما يؤشر حجم الفساد الهائل والكارثي ، اذا ما علمنا ان المقياس العالمي هو (ان كل مليار دولار تنتج ١٠٠٠ ميكاواط) فضلاً عن كون نصف المحطات التي أسست تعمل بالنفط الاسود وبطاقة صغيرة داخل المدن وفي محيطها وهذا ما يخالف المعايير البيئية العراقية.

أما ما يخص وزارة الصناعة والتي لم تستطيع أن تفيد حركة هذا القطاع الحيوي بالرغم من وجود أكثر من (٦٠٠٠ منشأة) صناعية كبيرة في العراق ، واصبح عمال وموظفو القطاع الصناعي عالة على الدولة. حيث يتم تخصيص مبالغ محدودة بدلاً من الرواتب الحقيقية ، وذلك لأن معظم المؤسسات الصناعية اما عاطلة او تعمل بكفاءة محدودة جداً الأمر الذي يبين الفرق الكبير في حجم المدخلات والمخرجات في هذا القطاع،[٢٦] الذي تعول عليه جميع دول العالم في قيادة مسيرة التنمية الشاملة .

٨. الرؤية الاستراتيجية :

يقصد بها التصورات الفكرية لتحقيق الاهداف التي يتعذر تحقيقها في ظل الامكانيات والظروف الحالية الا أن من الممكن بلوغها على المدى البعيد وهو بلوغ يقتضي وضوح الرؤية الاستراتيجية كونها الاساس النظري الذي تبنى علية الخطط الاستراتيجية الهادفة لتحقيق هذه الاهداف على المدى الطويل. وتعتمد الرؤية الاستراتيجية على مبدأ التقسيم الزمني للأهداف وتوزيعها على مراحل زمنية تتسم بالمرونة التي تعطي الرؤى الاستراتيجية قدرة التكييف مع التغيرات غير المنتظرة والمفاجئات وايضا قصور التخطيط الاستراتيجي ، وهي عوامل تؤدي الى تأجيل تطبيق الرؤية الاستراتيجية او تنفيذها دون ان تلغيها.[٢٧]

وفيما يخص الدولة العراقية فإنها تفتقر إلى رؤية استراتيجية ببعديها الاستراتيجي القائم على مبدأ التخطيط الاستراتيجي المؤسساتي ، والذي يعتمد كمبدأ اساسي في العمل المؤسساتي وببعده الشامل كدولة لها استراتيجيات أمنية واقتصادية وثقافية وعلمية شاملة وبعيدة المدى تضعها المؤسسات الاكاديمية والعلمية المختصة من جامعات ومراكز بحوث وخبراء استراتيجيين. وهذا الجانب افقد الدولة العراقية هويتها وجعل إدارتها او إدارة مؤسساتها تتخبط في عملها. لان التخطيط الاستراتيجي المؤسساتي يعد اساس العمل الوظيفي المهني الناجح لأنك تحدد الاهداف والخطط والآليات والامكانيات لكي تطور عمل المؤسسة من خلال اخضاعها للتقييم المهني والوظيفي على وفق المعايير العالمية. كما ان وجود التخطيط يؤدي الى كشف مواطن القوة لكي يبنى عليها ومواطن الضعف لكي تتم معالجتها وهكذا تشيد التنمية للمؤسسة.[٢٨]

أما الرؤية الاستراتيجية الشاملة بأبعادها الأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهذا للأسف لم يتم مراعاته على مدى أكثر من ١٥سنة. ولا نبالغ اذا قلنا أن الولايات المتحدة نجحت في تطبيق نظرية الفوضى الخلاقة في العراق.[٢٩] (الحقيقة هي هدامة ومدمرة للدولة العراقية ومؤسساتها المختلفة). فكل الحكومات التي تعاقبت على الحكم لا تمتلك ايديولوجية واطار فكري استراتيجي شامل لإدارة الدولة وعلى مديات تخطيطية قصيرة أو متوسطة أو بعيدة المدى. لا بل أنها تفتقر إلى برامج عمل تستطيع الحكومة من تقييم ادائها خلالها سنوياً أو في نهاية فترة الحكم. وعندما يسأل رئيس الوزراء أو رؤساء الكتل المكونة للحكومة عن برنامجها خلال الأربع سنوات يأتي الجواب ضعيفاً وغير موضوعياً ولا يشكل جواب ناجح لمفهوم البرنامج الحكومي ، ولهذا يتخبطون في الإجابة إذ يقولون توفير الخدمات وبناء المدارس والمستشفيات ودعم الصناعة والزراعة ومكافحة الفساد

....الخ. وهذا كلام أنشائي يفتقر إلى العلمية والموضوعية والتفكير الاستراتيجي ولهذا تنتهي فترة الحكم ولم يتحقق أي شيء سوى مزيد من الفقر والحرمان ونقص الخدمات والمشاريع الوهمية والفساد والمديونية.[٣٠]

٩. التوافق :

يقصد به بتوسط الحكم الرشيد للمصالح المختلفة للوصول إلى توافق واسع للإدارة بشأن ما يحقق مصلحة المجموع كأفضل ما يكون بشأن السياسات والاجراءات حيثما يكون ذلك ممكناً.[٣١] إذ يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل الى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.[٣٢] ويعرف التوافق على أنه عملية مستمرة يقوم بها الفرد لتحقيق الانسجام والتفاعل مع نفسه ومع الاخرين من خلال سلوكه بهدف التكيف في البيئة التي يعمل بها أو يعيش فيها.[٣٣] أن حالة الفوضى التي تعيشها الدولة العراقية وانتشار الفساد وقلة الخدمات والبطالة والإرهاب وفقدان الأمان ضيع الانسجام والتفاعل بين الفرد ونفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه. فضلاً عن فقدانه للتكيف والقبول بالواقع الوظيفي والمعيشي في دائرته أو محل عمله بسبب تردي الوضع الإداري في معظم المؤسسات العراقية. وهذا انعكس بشكل سلبي ع لى الواقع السياسي المتردي أصلاً. كما انعكس على عدم التوافق في الوضع العام على صعيد المؤسسات والسياسات او الأمور السياسية فقد اصبح الخلاف هو السمة البارزة في نظام الحكم في العراق وحل بدل التوافق الصفقات والمحاصصة والابتزاز والتناحر السياسي وعدم التوصل الى حلول مقنعة واصبحت سمة عدم التوافق هي الطاغية على الواقع السياسي في العراق. مما أدى إلى تعطيل كثير من المشاريع والقوانين.

المبحث الثاني : مكونات الحكم الرشيد ولمكانات تطبيقه في العراق

أولاً: مكونات الحكم الرشيد :

يتضمن الحكم الرشيد ثلاثة مكونات هي: ١. الدولة ٢. القطاع الخاص ٣. المجتمع المدني

١. الدولة :

تعرف الدولة بحسب البرنامج الأنمائي للأمم المتحدة بأنها مجموعة من المؤسسات السياسية (السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية) المهتمة خصيصاً بالتنظيم والإدارة الاجتماعية والسياسية ضمن حدود اقليم معين خدمة للمصالح العامة للمجتمع. كما أن المفهوم الجديد للدولة بحسب (ماكيفر) أنها مؤلفة من الشعب ككل واقترن هذا المفهوم للحكومة على أنها وكيلة للشعب تنبثق من ارادته وتتحمل المسؤولية تجاهه. وان الدولة هي المسؤولة عن توفير الاطار التشريعي الذي تنتظم بموجبه العلاقات بينها وبين الشعب من خلال السماح له بالمشاركة في صنع القرارات والتشريعات وتحديد المصالح بالإضافة إلى منح الصلاحيات والسلطات لهيئات الحكم المختلفة في تأدية وظائفها ، وهذا لا يتم الا من خلال احترام حقوق الملكية والسلامة العامة وتوفير احترام الحريات وحقوق الإنسان وحرية الاعلام وتشكيل منظمات المجتمع المدني. وان تحقيق الحكم الرشيد يجب أن تكون هنالك شراكة بين مكوناته الثلاثة.[٣٤] وفي العراق فأن اصعب ما يواجه تأسيس الحكم الرشيد هو الضعف الكبير في قواعد هذا الحكم. فالدولة العراقية تأكلت قوتها منذ عام ١٩٨٠ ثم تدهورت في ظل الحصار خلال التسعينيات وانهارت مؤسساتها بعد عام ٢٠٠٣، بسبب الفساد الإداري والمالي ونظام المحاصصة الطائفية والأثنية الذي شكل صورة مشوهة للنظام السياسي في العراق.[٣٥]

واصبحت الدولة فريسة للإرهاب والفساد الإداري والمالي الذي حول مؤسسات الدولة الكبرى السلطة (التشريعية والتنفيذية والقضاء) شريكة في هذين الطاغوتين وأضحى معظم من يعمل فيها لديه مافيات حولت وزارات الدولة ومديرياتها العامة ملكاً للأحزاب الفاسدة واصبحنا على فضيحة فساد وامسينا على جريمة إرهاب ، لابل فضائح وجرائم يتداولها الاعلام ببيانات وملفات

تعرض أمام الناس يومياً ، ولم يتخذ فيها أي أجراء قانوني أو إداري. وأخذ العراق يحتل المراتب الأولى في الفساد عالمياً منذ عام ٢٠٠٨ لحد الان ، وراح ضحية الإرهاب أكثر من نصف مليون مواطن وهجر ونزح ولجأ داخل وخارج العراق ملايين الناس ، إذ اصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريراً حول مؤشر الفساد في (١٨٠ دولة) حول العالم لعام ٢٠١٧ واستند المؤشر الى مقياس (صفر – ١٠٠) حيث يكون الصفر هو اعلى معدلات الفساد والـ١٠٠ هو انعدام وجود الفساد على الاطلاق. وقد حقق العراق (١٨ درجة على هذا المقياس) أي انه حقق درجة عالية من الفساد.[٣٦] وأخذنا نسمع يومياً من رئيس اللجنة المالية النيابية السابق المرحوم احمد الجلبي ومن اعضائها الحاليين هيثم الجبوري وماجدة التميمي عن (٩٠٠٠ مشروع) كبير كلفتها أكثر من (٣٧٠ ترليون دينار) لم ينفذ منها الا نسبة تراوحت بين (صفر– ٢٥%) من بينها (٧٢ مستشفى كبير) لم ينفذ منها سوى ثلاثة ولم يحاسب أي مسؤول أو شركة أو المقاول فالفاسدون هم وكلاء لدى احزاب السلطة الذين يشكلون السلطات الثلاث. فبعد كل هذا تتكلم عن أي دولة يديرها اشخاص يحملون الجنسيات الاجنبية. فكل من يكشف تورطه بالفساد يذهب الى دولته الثانية واصبح العراق مرتعاً للفساد والفاسدين الذين افرغوا خزائن البنك المركزي في مزاد العملة اليومي الذي يذهب معظمه الى خارج العراق. أما الموازنات الانفجارية والديون الهائلة فقد تجاوزت (١٢٥٠ مليار دولار) ولم يشهد العراق بناء أو تنمية أو اعمار سوى الديون المقيتة والقذرة التي كبلت الدولة بشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير.

أما الإرهاب الذي ترعرع في ربوع الاحتلال والفاسدين في ادارة الدولة فقد انتج داعش (دولة الخلافة الاسلامية) صيرته الولايات المتحدة وعملائها دولة يديرها خريجو (سجن بوكا) الذين تعلموا على يد قادة التطرف والطائفية والمذهبية وتربوا في حضن الوهابية و(C.I.A) وجميع اجهزة المخابرات الغربية. ولهذا فجميع دول محور دعم الإرهاب الاقليمية والعالمية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمنظومة الغربية والسعودية وقطر والاردن وتركيا واسرائيل والبحرين والامارات) تطلق عليهم تسمية مجاهدو الدولة الاسلامية في العراق والشام او مسلحو الدولة الاسلامية.[٣٧]

أما التسمية الشائعة في وسائل الاعلام الغربية فيطلقون عليهم المجاهدون وهؤلاء جميعاً يعلمون أنهم ليسوا دولة وليسوا جهاديون ولكن يكشفون عن دعمهم وتزيين صورتهم الاجرامية. واصبح كل العالم يعرف ان داعش هي صناعة امريكية مدعومة من الغرب والكيان الصهيوني والادوات الوهابية والسلفية والاخوانية في الخليج لتدمير دولتي العراق وسوريا. وتأسيس كيان ارهابي متطرف يشيع الفوضى والدمار وعدم الاستقرار ، في منطقة الشرق الاوسط لكي يتمدد باتجاه لبنان ثم يران ثم روسيا وأخيرا يجهز على داعميه في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي.[٣٨]

كما علم العالم كله ان هذا التنظيم الإرهابي اجهز وسيطر على ثاني أكبر محافظة عراقية هي (نينوى) في ساعات وعلى ثلاث محافظات في يومين واضحى على مشارف بغداد. وذلك نتيجة للدعم اللوجستي الامريكي في مجال الاتصالات والدعاية والحرب النفسية التي ادت الى انهيار القوات المسلحة العراقية ذات العقيدة العسكرية (من حيث التدريب والتسليح والقيادة والسيطرة) مما جعله مكشوف تماماً عند الامريكان الذين اسسوا جيش هيلامي ضخم من حيث العدد والسلاح ولكن لا يحمل عقيدة عسكرية وعقيدة قتالية مهلهل ادارياً ضعيف من حيث الإدارة والتدريب وفي دراسة ((الجيش الامريكي في حرب العراق)) أمر بأعدادها رئيس الاركان الامريكي الاسبق (ريموند اوديرنو) اعترفوا بارتكاب اخطاء كثيرة منها فشلهم في تدريب وتسليح وتجهيز الجيش العراقي،[٣٩] إذ وجد فيه نحو ربع مليون فضائي ناهيك عن افتقاره الى أي منظومة قيادية وسيطرة عسكرية محصنة أمنياً ومخابراتياً بعد انسحابها عام ٢٠١١ ولم يقوم الجيش ببناء منظومة للقيادة والسيطرة ، ولهذا فكل اسرار الجيش والقوات المسلحة العراقية تذهب من امريكا الى داعش مباشرة ولولا فتوى المرجعية الرشيدة في النجف الاشرف وابناء الشعب العراقي الشرفاء والدعم الحقيقي من ايران وفصائل المقاومة العراقية وتأسيس الحشد الشعبي.[*] لولا الحشد الشعبي المبارك لاحترقت بغداد وكربلاء والنجف كما

كان مخطط او قسم العراق الى دويلات كردية وسنية وشيعية. وهذا هو الهدف الامريكي الرئيس من احتلال العراق الذي كان يمثل الخطوة الاولى في مشروع الشرق الاوسط الجديد وهو تقسيم الدول العربية والاسلامية الى دويلات طائفية وقومية متناحرة خدمة للكيان الصهيوني الذي يراد منه ان تسيطر على المنطقة.(٤٠)

حتى يتم تأسيس نظام الحكم الرشيد فالدولة العراقية بحاجة ماسة الى تغييرات هيكلية كبيرة في بنيتها واصلاحات دستورية تحافظ على وحداتها وسيادتها وتؤسس لبناء دولة مدنية قوية.

٢. القطاع الخاص :

يستطيع القطاع الخاص ان يكون شريك في الإدارة وعليه مسؤولية اجتماعية وتوفير المال والمعرفة في العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي واجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني وعليه تأمين القروض للسكان وتأمين التدريب والتعليم والمنح التعليمية ويساهم في الشفافية بتوفير المعلومات والاحصاءات ونشرها.(٤١) فالقطاع الخاص هو المصدر الرئيس لعرض العمالة المنتجة كما يؤدي دوراً كبيراً كشريك في الادارة فهو يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع اجهزة الدولة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ، ولهذا اصبح القطاع الخاص الفاعل الاساسي في الحياة الاقتصادية للعديد من الدول ، لذا يجب على الدولة المعاصرة ان تسعى الى تشجيع تنمية القطاع الخاص في اطار ما يسمى (بالحكمانية والاقتصادية) وان تعمل على جعل القطاع الخاص مستديماً بواسطة الآليات الأتية:(٤٢)

أ. خلق بيئة اقتصادية مستقرة. ب. ايجاد سوق تنافسية والحفاظ عليها. ج. تعزيز المؤسسات لخلق فرص عمل. د. تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية. هـ. جلب واستقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية.

ولعل ابرز ما يتصف به الاقتصاد العراقي أنه بلا هوية ، بعد ان أقر في الدستور ان الاقتصاد العراقي اقتصاد حر واقتصاد سوق. إذ بينت المادة (٢٥) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على ((تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده ، وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)) كما نصت المادة (٢٣) على أن ((الملكية الخاصة مصونة ويحق للمالك الانتفاع بها واستثمارها والتصرف بها في حدود القانون.(٤٣) فالاقتصاد العراقي لم يعد حراً لأن الواقع الاقتصادي العراقي يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة ، فمنذ السبعينيات أخذ العراق يعتمد على الايرادات النفطية في تمويل النشاطات الاقتصادية. ثم جاءت مدة الثمانينيات وتحول الى اقتصاد حرب وتراجعت كثير من المشاريع الاقتصادية خاصة وان الفلسفة الاقتصادية للنظام حينذاك هي فلسفة اشتراكية وافضل ما يمكن ان يطلق عليه هو الاقتصاد الريعي ، أي الذي يعتمد على الايرادات النفطية في تمويل نشاطاته الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية.

فقد شكلت الصادرات النفطية أكثر من (٩٨%) من مجموع الصادرات العراقية للسنوات ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤،(٤٤) أما عن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الانتاجية من الناتج المحلي الاجمالي فقد ساهمت الصناعة بنسبة (٢,٣%) عام ٢٠٠٩، اما قطاع الزراعة فقد كانت مساهمته لنفس العام نحو (٥%). وهو مؤشر على الخلل البنيوي في الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على النفط بشكل كبير. إذ شكلت الايرادات النفطية نحو (٩٦%) من الايرادات العامة سنة ٢٠١٠.(٤٥)

ثم جاءت حقبة الحصار الجائر والشامل في عقد التسعينيات فعلى الرغم من الظروف القاسية ومنع تصدير النفط العراقي الا أن الدولة عملت على دعم القطاع الخاص في مجالات اقتصادية كثيرة . وانتعش هذا القطاع لأن ظروف الحصار شكلت حماية للمنتوج المحلي الزراعي والصناعي مما دفع بكثير من اصحاب رؤوس الاموال إلى الاستثمار في المشاريع الصغيرة الصناعية والزراعية. فأنعدم الاعتماد على النفط بسبب عدم تصدير النفط العراقي.

أما بعد عام ٢٠٠٣ فقد شكلت الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية عائقاً أمام أي مشروع أو خطة اقتصادية للتنمية ، بسبب اغراق الدولة بالفوضى الخلاقة ((الهدامة)). التي خططت لها الولايات المتحدة حيث شلت الصناعة والتجارة والزراعة وانهارت كثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي اسسها القطاع الخاص بسبب فتح الحدود العراقية على مصرعيها امام كل البضائع والسلع ومن كافة دول العالم مما اغرق السوق العراقية بالسلع والبضائع الجيدة والرخيصة ، مقارنة بالمنتوج المحلي. وما انتجته ظروف الحصار من وضع اقتصادي ضاغط على المواطن العراقي مما شكل حرمان شامل من كل البضائع الكمالية والاستهلاكية في تلك الفترة العصيبة من تاريخ العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي. الأمر الذي غيب الدولة عن ممارسة دورها الرقابي والانمائي والداعم للنشاطات الاقتصادية في القطاعات العامة والخاصة والمشتركة سواء كانت الكبيرة ام الصغيرة ، مما أنشئ اقتصاداً عديم الهوية فلا هو رأسمالي ولا اشتراكي ولا اسلامي وليس للقطاع الخاص او العام دور في تحديد هويته. نعم أنه نتاج الفوضى الخلاقة الامريكية (الهدامة).

واصبح الوضع الاقتصادي خطير وهو نتاج الاضطراب الأمني. وعدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد الإداري والمالي وانعدام الرقابة والحماية ، بسبب عدم سيطرة الدولة على مؤسساتها وحدودها. الأمر الذي شكل بيئة قاتلة لأي نشاط اقتصادي حقيقي. فبعد ان شلت المؤسسات الرسمية الكبرى العائدة للقطاع العام والمختلط من شركات هندسية ومقاولات كبرى وسرح موظفوها او نقلوا الى مؤسسات خدمية والى مزاولة مهام وظيفية لا تمت إلى اختصاصهم وخبرتهم فقط اسقاط فرض لاستلام الراتب. ناهيك عن الوضع الأمني الخطر الذي أدى الى قتل او هجرة العقول والمهارات من البلد بعد أن استهدفتهم ماكنة الموساد الاسرائيلي. فكيف للقطاع الخاص أن ينهض بدون تخطيط استراتيجي من قبل الدولة ، بحيث توفر بيئة أمنية وقانونية واقتصادية مناسبة لظهور هذا القطاع الحيوي. مما أدى إلى تغييب هذا القطاع تماماً عن ممارسة دوره الحقيقي والمهم في التنمية الشاملة والمستدامة.

ولكن الظروف الاقتصادية الصعبة والضاغطة على الناس دفعت بعضهم الى الاستثمار في المجالات البسيطة والمحدودة والمضمونة الربح ، كالاستثمار في القطاع الخدمي والتجاري مثل انشاء المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمستشفيات الخاصة او المراكز الصحية التخصصية ...الخ ، وعلى الرغم من نجاح هذه التجربة اقتصادياً ، الا ان مخرجاتها الخدمية غير جيدة. فالخدمات التعليمية بالرغم من خضوعها الى الرقابة من قبل الدولة ، الا ان مستوى الدراسة والتعليم فيها متردياً. كما ان الخدمات الصحية الاهلية تعاني من ضعف كفاءتها المهنية. لذا ومن اجل النهوض بهذا القطاع الحيوي اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً. لابد من الاستعانة بتجارب بعض الدول المتحولة تدريجياً إلى اقتصاد السوق مثل الصين وروسيا وهذا يتطلب القيام بعدة اجراءات أهمها ما يلي:

١ . وضع استراتيجية وطنية متكاملة افقياً وعمودياً مستفيدة من اخطاء الماضي ونجاحاته في دعم القطاع الخاص. افقياً تنفذ خلال مراحل زمنية تضمن تطور حقيقي في دور القطاع الخاص. وهذا يتطلب متابعة دقيقة لتنفيذ المراحل. أما عمودياً فينبغي ان يكون هناك تكامل في توجهات القطاع الخاص نحو الزراعة والصناعة والخدمات والنشاطات السائدة الأخرى مثل المصارف والبنوك وخدمات البنية التحتية. لان هذا التكامل يوفر الجهد والمال والوقت فعلى سبيل المثال. أن زراعة الطماطة الناجحة في مناطق كثيرة من العراق تؤدي الى تكدس الإنتاج خلال اوقات محددة فتكون فائضة عن حاجة الاستهلاك ، مما يؤدي الى انهيار اسعارها وتعرضها للتلف ، لكونها مواد سريعة التلف وغير قابلة للخزن. والمتضرر هو القطاع الخاص الذي استثمر اموال كبيرة في إنتاج هذا المنتج الغذائي المهم. وانهيار الاسعار يؤدي الى خسارة كبيرة ربما تجعله يعزف عن الاستمرار في هذا النشاط الاقتصادي

المهم جداً. لأن تكاليف الإنتاج العالية تجعله يخسر بشكل كبير لأنه مسؤول عن توفر خدمات البنية التحتية مثل النقل والطرق والطاقة الكهربائية اضافة الى التكاليف الاخرى . مما يتطلب وضع حل لهذه المشكلة وذلك عن طريق حلين هما:

أ. فتح منافذ التسويق الى الخارج بعد اجراء عمليات تغليف وتحضير جيدة للتصدير وحماية المنتج المحلي ومنع استيراد المشابه له. وهذا يتطلب تدخل الدولة . فضلاً عن تدخلها في مجال خفض تكاليف الإنتاج عن طريق ما يلي: – توفير الطاقة الكهربائية بأسعار مخفضة ومدعومة. – توفير متطلبات الزراعة كالبذور والاسمدة ومعدات الحراثة والنقل والخزن او دعمها بأسعار منخفضة. – توفير طرق النقل الجيدة من الحقول الى مناطق الاستهلاك.

ب. الحل الثاني يعد غاية في الاهمية ويتمثل بتشغيل معا مل إنتاج المعجون في كربلاء والنعمانية وديالى ونينوى. فضلاً عن انشاء معامل جديدة ايضاً، ومثل هذا الاجراء سيمنع انهيار الاسعار التي تصل الى اقل من (١٠٠ دينار) للكيلو غرام من الطماطة ويؤدي ايضا الى تحسنها بحيث لا تقل عن (٥٠٠ دينار) او أي سعر مجزي للفلاح ولأصحاب معامل المعجون. هذا الأمر سيحقق نجاح كبير جداً وخاصة في القطاع الخاص. لان عمليات الزراعة وانتاج المعجون وتسويقه يمكن ان يتم عن طريق القطاع الخاص. وبالتالي سوف يحقق هذا التكامل الزراعي– الصناعي ارباح اقتصادية واجتماعية كبيرة للدولة وذلك من خلال ما يأتي:

١– الاكتفاء الذاتي من المعجون والطماطة سيوفر العملة الصعبة لأننا نستورد المعجون من دول الجوار بالعملة الصعبة. ٢– تحفيز المزارعين على زيادة الإنتاج وبالتالي خفض التكاليف وزيادة الارباح. فضلاً عن الاستمرار في زراعة هذا المحصول الحيوي والتجاري ومن ثم التفكير بزراعة محاصيل أخرى يمكن أن تحقق نفس الارباح. ٣– تشغيل الايدي العاملة في الزراعة وفي معامل إنتاج المعجون وفي عمليات التسويق والتصدير. ٤– تفعيل التكامل بين القطاعات الإنتاجية والخدمية لأن الزراعة تحتاج إلى مواد أولية كثيرة وتحتاج إلى نقلها وكذلك نقل وتسويق الإنتاج مما يتطلب توفير خدمات النقل من طرق وجسور ووسائط نقل . كما ان هذا سيفعل الحاجة الى الوقود وخدمات صيانة السيارات والمعدات الزراعية فضلاً عن معامل إنتاج البذور المحسنة والمبيدات ، كما ان الحاجة ملحة الى الطاقة الكهربائية في كل هذه النشاطات الزراعية والصناعية. ٥– توفير العملة الصعبة لأن الكميات الهائلة من المعجون تستورد من خارج العراق وبالعملة الصعبة.

ج. توفير بيئة آمنة ومشجعة على الاستثمار من خلال سن القوانين والتشريعات التي تخص الدعم المالي والاعفاءات الضريبية والحماية من المنافسة الخارجية.

أن نجاح هذه الخطة يحتاج إلى كوادر فنية وادارية كفؤة ومهنية قادرة على ان تتابع تنفيذ هذا التكامل العمودي والأفقي ، وقادرة على تقويم وتقييم تنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطط الثانوية سوف تحقق تقدم وتطور عمودي وافقي. ومن المؤكد ستكون هناك عقبات كبيرة أولها الفساد المالي والإداري والذي سيتوضح من خلال ما يأتي:

١– انعكاس عدم الاستقرار السياسي والتناحر الطائفي والاثني على تنفيذ هكذا خطط تحتاج الى مجلس وزراء متعاون ومتكامل ينسق الخطط ويدير المشاريع التكاملية بروح الفريق الواحد بعيداً عن وزارات ومؤسسات الحزب والطائفة وكل بما لديهم فرحون ومتعاونون على النهب والسلب.

٢– تعشيق التعاون الكامل مع المؤسسات الاكاديمية وذوي الخبرة في المجالات الاقتصادية والخدمية لتقديم دراسات متكاملة ناجحة تسهل على صاحب القرار في السلطتين التنفيذية والتشريعية تبنيهما واصدار القوانين والتشريعات اللازمة لنجاحهما مع التركيز على الاستفادة من تجارب الدول الناجحة من هذا المجال.

٣- ينبغي تأسيس صندوق خاص بالتنمية . توضع فيه الأموال وخاصة في السنوات التي ترتفع فيها اسعار النفط بشكل كبير كما حصل في الاعوام (٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤). وكذلك الأموال الفائضة عن فرق السعر والإنتاج عند تقدير او تخمين الموازنة ومساهمة القطاع النفطي فيها. فعلى سبيل المثال ان آخر موازنة ٢٠١٨ ضمن سعر النفط فيها (٤٠ دولار) للبرميل ، ولكن في الواقع معظم اشهر السنة كان يتراوح بين (٥٠ – ٧٠) دولار ، وهذا يعني ان هناك فرق كبير بالأموال ، فضلاً عن فرق تزايد الإنتاج العراقي والذي بلغ نهاية عام ٢٠١٨ أكثر من (٤ مليون برميل يومياً). كما ان هناك أموال لم تصرف وتتم اعادتها الى وزارة المالية.

٤- العمل على تأهيل الكوادر البشرية ذات الاختصاصات المختلفة للعمل في مثل هذه المشاريع التي يديرها القطاع الخاص او المختلط من خلال اعتماد مبادئ التنمية البشرية من حيث التدريب والتأهيل العلمي والنفسي وخاصة توفير القناعة بأن لا مجال للوظيفة الكتابية والإدارية في مؤسسات الدولة وان العمل الحقيقي هو في المؤسسات الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدمية والسياحية والتجارية...الخ.

٥- وضع حد للفساد الذي أدى الى عدم تنفيذ مشاريع بناء خدمات البنية التحتية كالطاقة الكهربائية والطرق والمجاري والجسور والماء الصالح للشرب والموانئ ...الخ. فقد انفقت عشرات المليارات من الدولارات على الطاقة الكهربائية والنتيجة كارثية بعد (١٦ سنة) وانفاق أكثر من (٥٠ مليار دولار) على وزارة الكهرباء والعراق يعاني من مشكلة الكهرباء. وكذلك عشرات المليارات انفقت على صيانة الطرق الدولية والرئيسية وانشاء اخرى ، ولكن اندثرت معظم هذه الطرق واصبحت غير صالحة. بسبب آفة الفساد. ومن المعروف ان أهم مقومات نجاح أي قطاع اقتصادي لا يتم بدون بنية تحتية جيدة . فضلاً عن كونها أهم عوامل طرد الاستثمارات المحلية والاجنبية لأنه من غير المعقول أن يقوم صاحب أي مشروع بتوفير مثل هذه الخدمات الكبيرة والتي تحتاج الى اموال كبيرة ووقت طويل.

٣. المجتمع المدني:

اصبح مفهوم المجتمع المدني مفهوماً ملازماً لمفهوم الدولة العصرية بحيث لم يعد الحديث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة ، وانما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من احزاب وجمعيات وهيئات ونقابات وغيرها ، ولتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب التركيز على أربعة عناصر هي (الطوعية ، الاستقلالية ، المؤسسة ، والارتباط) بمجموعة من القيم والمفاهيم مثل (حقوق الإنسان ، المواطنة ، المشاركة...) وعلى هذا الأساس فالمجتمع المدني هو عبارة عن تنظيمات طوعية تتمتع بنوع من الاستقلالية عن الدولة وتعمل في نطاق ما بين المجتمع والدولة تسعى لتحقيق الصالح العام والدفاع عن المجتمع ضد تعسفات وتجاوزات الدولة. وتكمن حيوية المجتمع المدني في قدرته على دفع المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي كل المجالات وذلك بالعمل مع الاجهزة الرسمية من جهة والعمل مع السلطة المحلية من جهة اخرى ، وان تعتمد اساليب اشتراك المواطنين في العمل المشترك مع السلطة المحلية والاجهزة الرسمية لمؤسسات الدولة في اطار صنع السياسات العامة وفي اطار المراقبة والمشاركة في تنفيذ المشاريع.[٤٦]

يتضح مما تقدم أن المجتمع المدني الذي يؤسس للحكم الرشيد في العراق غير موجود لأن المجتمع المدني الذي يكون نتاج لدولة المواطن والمواطنة ، ودولة الحريات العامة والفكرية والسياسية والاعلامية ودولة حقوق الإنسان ودولة القانون ، التي تديرها المؤسسات الوطنية وتقودها الكفاءات والنخب العلمية والثقافية والسياسية موجودة في الدستور وعلى الورق فقط. أما الواقع فالعراق اصبح دولة الطوائف والاحزاب والعشائر والقبائل ومافيات الفساد الإداري والمالي والإرهاب بكل أشكاله السياسية والاقتصادية

والبيئية. ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات الاجتماعية والاثنية لا تدخل ضمن مؤسسات المجتمع المدني كالأسرة والعشيرة والقبيلة والطائفية والمذهبية.

وعليه فأن المجتمع المدني هو من أهم مكونات الحكم الرشيد وضعف هذا الجانب في العراق انعكس بشكل سلبي وكبير جداً على واقع النظام السياسي فيه ، وانتج واقعاً خطير فاذا كانت الحريات والديمقراطية والمجتمع المدني والدولة المدنية متفق عليها في الدستور العراقي فسر بقائها على الورق هو عدم وجود مجتمع مدني فعال وواعي ومدرك لدوره في استثمار فرصة بناء نظام سياسي ديمقراطي يدعم كل الحريات ويؤسس للتنمية والعدالة الاجتماعية ، ودولة المواطنة والقانون وحقوق الإنسان.

والسبب يعود الى وجود معوقات كبيرة امام بناء مجتمع مدني واع ومدرك لدوره في بناء دولة المؤسسات والمواطنة ومن ابرز هذه المعوقات ما يأتي:(٤٧)

١. الافتقار الى رؤية استراتيجية واهداف واضحة وضعف المعرفة بمبادئ العمل الإنساني ٢. الافتقار إلى المقومات المحلية وضعف الدعم الحكومي والخاص. ٣. عدم الاستقرار السياسي وكذلك تدهور الوضع الأمني. ٤. ضعف التنسيق بين منظمات المجتمع المدني. ٥. ضعف الاطار القانوني وقلة الوعي بوجوده واهميته. كما ان هناك اسباب أخرى ابرزها:

١. ضعف الثقافة الاجتماعية بأهمية ودور المجتمع المدني ومنظماته الفتية.

٢. تفعيل دور المجتمع المدني يحتاج الى الأبداع والأبتكار لتكوين منظمات مجتمع مدني فعالة في جميع المجالات والسبب يعود الى تنحي النخب العلمية والثقافية عن القيام بهذا الدور.

٣. مازال المجتمع العراقي يعيش تحت سطوة الحكم الاستبدادي والتسلطي من الداخل بالرغم من تغير الواقع السياسي بعد عام ٢٠٠٣ والذي انتج انفلات أمني واعلامي وفوضى عارمة في كل شيء . ولهذا يفقد الناس الثقة بأنفسهم في تغيير حجم الفساد والخراب الهائل في الواقع.

كل هذه الظروف الصعبة جعلت الحكومات المتعاقبة على إدارة الدولة العراقية تسير من سيئ إلى أسوء. بدون برامج حكومية وبدون تخطيط استراتيجي على جميع الاصعدة الاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والسياسية. كما أن هذا الوضع انتج عجز حكومي في معالجة أي مشكلة سياسية أم اقتصادية أم أمنية أم ثقافية. ما عدا بعض المعالجات الآنية والارتجالية والمتجزئة لحل بعض المشاكل او لمواجهة نتائجها وليس لمعالجتها من جذورها (اسبابها ، ادواتها ، آلياتها ، أثارها ، ونتائجها). وخير مثال على ذلك موضوع الإرهاب فبعد (١٥ سنة) والإرهاب يضرب كل شيء في العراق ولم يتمكن من محاربته بل بقينا نحارب الإرهابيين وكلما قتلنا جماعة خرجت ثلاثة اقوى وأكثر تطرفاً واشد تسليحاً واشرس قوة حتى وصل الإرهاب الى ان استطاع تأسيس دولة داعش الوهابية ، ولكن لو حاربنا الإرهاب كظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية من خلال معرفة اسبابها ونشوئها وفكرها وداعميه ها ومسؤوليها ومقدار اسلحتها ومن يدعمها لوجستياً وسياسياً وعقائدياً من المؤكد سنتمكن من وضع استراتيجية للقضاء على الإرهاب. فالمؤسس امريكي – عربي – خليجي والفكر وهابي – عربي – سعودي ، والداعم لوجستياً هو الامريكان والمخابرات الغربية والخليجية ، ورجالها اجانب وعرب وعراقيين وأهدافهم معروفة وللأسف كل هذه الظاهرة ومؤسسيها وداعميها هم اصبحوا اصدقاء للعراق الجديد وهذا الأمر لا يستوي فمن المستحيل ان تكون امريكا تكافح الإرهاب وتريد القضاء عليه ومن المستحيل ان تكون السعودية مصدره الفكري والايديولوجي وتريد القضاء عليه وكذلك بقية الدول. بل يستثمرون فيه لخلق الفوضى في العراق وبالتالي تجزئته . ومثل هذه الفوضى لا تنتج بناء واعماراً وتنمية وتطوراً وتقدماً كما تدعي الولايات المتحدة الى تطبيق مبادئ الفوضى الخلاقة في العراق، قد حولت العراق الى بيئة للفساد المالي والإداري وحولته الى دولة فاشلة منقوصة السيادة ينتشر فيها الارهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وخاضعة للاستخبارات الاجنبية ، وانتجب نحو (٧ مليون) يعيشون تحت

خط الفقر و(٤ مليون ارملة ويتيم) وأوضاع خدمية واقتصادية مأساوية مرتبطة بأسعار النفط. وتحول العراق الى دولة ريعية تعتمد بشكل كامل على ما تحصل عليه من ايرادات النفط.

أن الفراغ الخدمي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تدب فيه الفوضى والمشاكل لم تتمكن منظمات المجتمع المدني الفتية والقليلة الخبرة من معالجة عناصر الخلل فيه. لأن مصطلحات المجتمع المدني جديدة في تجربتها في العراق. كما ان عملها التطوعي مع أنه عنصر قوتها. ولكن الفساد المالي والإداري المستشري في الدولة العراقية يجعل تأثير منظمات المجتمع المدني محدودة جداً. ولهذا لم نجدها فعالة وقادرة على اداء دوراً وظيفياً حقيقياً في مجالي المراقبة وسد الفراغ الحكومي الغائب والمغيب عن مجالات كثيرة وخاصة في المجالات البيئية وحفظ التراث وصيانته ودعم المشاريع الشبابية وتلبية طموحاتهم في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية . وفي مجالات الدفاع عن الطفل وعن المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة. أما عن الاحزاب فأنها امتطت شياطين السياسة لتسيس كل شيء في المجتمع وتحرم الحلال وتحلل الحرام. ولهذا فلن يعول عليها في هذا المجال الحيوي كأحد منظمات المجتمع المدني لأنها احد اركان الفساد من خلال مؤسسات الدولة التي تعمل فيها. فطغت عليها الصبغة الرسمية أكثر من كونها منظمات مجتمع مدني.

أن طبيعة المجتمع العراقي الذي عاش فترات طويلة في ظل نظام استبدادي وشمولي جعلته يرى ان كل الامور لا تتم الا من خلال الدولة ومؤسساتها ولذا لم ينخرط في العمل التطوعي بمنظمات المجتمع المدني او تأسيس المزيد منها. كما أن بعض المنظمات التي اسست ودعت من منظمات دولية شابها الفساد او التهم بانها تعمل خارج النطاق المهني. مما جعل بعضها وخاصة التي يشوب عملها الغموض في التمويل والاهداف والآليات غير الفعالة والمؤثرة. مما ينبغي معرفته انه لا يمكن قيام مجتمع مدني قوي في ظل دولة ضعيفة.[٤٨] وهذا هو الواقع العراقي لان القوى السياسية التي تشكل منظومة النظام السياسي في العراق غرقت في الفشل والفساد والفوضى. ولهذا ينبغي العمل على وضع آليات وخطط لتجاوز معوقات ظهور منظمات المجتمع المدني وفعاليتها لكي تعمل على سد الفراغ الوظيفي والخدمي والاقتصادي الناتج بين الدولة والمجتمع ومن أهم هذه الآليات والاجراءات ما يأتي:

١- نشر الوعي بأهمية ودور المجتمع المدني ومنظماته المختلفة في معالجة المشاكل الخدمية او الأمنية او الانسانية وخاصة المتعلقة بشرائح منه كالأرامل والايتام والاطفال والشيوخ .

٢- حث النخب الثقافية والعلمية على المبادرة بتأسيس منظمات المجتمع المدني الفعالة والى تيسير طرق جديدة في العمل والتعامل مع الجهات الرسمية وغير الرسمية لحل المشاكل لأن هذه النخب لديها قاعدة علمية نظرية فضلاً عن تجربتها المهنية مما يسهل عليها عملية قيادة المجتمع المدني . لكي لا تترك الساحة للجهلاء والمتخلفين ان يملؤونها بالدجل والشعوذة والخرافات والقيم البالية.

٣- وضع خطط لتفعيل دعم المجتمع المدني مادياً لكي تؤسس منظمات المجتمع المدني الفعالة والنشطة.

٤- على وسائل الأعلام تسليط الضوء على التجارب الناجحة في هذا المجال . كما ينبغي عليها ان تقدم برامج لتجارب اقليمية وعالمية ناجحة لكي يقتدى بها ويرى الناس ثمارها وأهميتها.

٥- العمل على عدم تسيس دور وعمل منظمات المجتمع المدني لكي لا ننقل الواقع الفاسد في العملية السياسية الى المجتمع المدني.

ثانياً: ابعاد الحكم الرشيد :

١. البعد السياسي :

يرتبط هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها التي تعد شرطاً في تجسيد الحكم الرشيد من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيه مفتوحة لكل المواطنين. مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيأة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع ان تحقق به نظام اعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.[٤٩] أما في العراق فلا يمكن ان يكون لدينا حكم رشيد بدون نظام قائم على الديمقراطية والتي تضمن الحريات العامة والفكرية والاعلامية وتضمن حكم النخب والكفاءات لان من يفوز بالانتخابات يريد العودة اليها. وهذا لا يمكن ان يتم اذا لم تتحقق الوعود الانتخابية وتحقيق تطور اقتصادي وثقافي وكفاءة إدارية وبناء مؤسسات الدولة وضمان التعددية والمشاركة في الحكم. ولا يتحقق هذا الجانب الا اذا اصبح جميع سكان الدولة يعيشون تحت سقف القانون والمواطنة بعيداً عن العناوين الثانوية والطائفية والقومية. أن الدستور العراقي يؤسس لنظام حكم ديمقراطي ولكن بعد (١٦سنة) لم نتمكن من إنتاج نظام سياسي ديمقراطي. وهذا يعود الى اسباب كثيرة ابرزها عدم وجود طبقة سياسية محترفة وناجحة وقادرة على تطبيق الدستور وإنتاج هذا النظام الديمقراطي. لأن الاحزاب والكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية هي طائفية او مذهبية او قومية. ولا وجود لأحزاب وطنية عابرة للطوائف والمذاهب والقوميات. فعندما يذهب المواطن عليه ان يختار أحد هذه الأحزاب الطائفية او المذهبية او الدينية والقومية.

كما ان هذه الاحزاب ضعيفة الى الحد الذي يجعلها لا تمتلك نظام داخلي وتسلسل هرمي للعضوية فيها يتم انتخابه عن طريق الديمقراطية. لان هذه الاحزاب لا تمارس الديمقراطية في عملها السياسي والتنظيمي. كما أنها تفتقر للاستراتيجيات التكاملية لخوض تجربة حكم ناجحة. ولهذا تعمقت الطائفية والمذهبية والقومية. لأنها تخدم هذه الاحزاب الكبيرة والتي ليس لديها شيء تقدمه لإنقاذ العراق مما هو فيه من فساد وارهاب وشلل اقتصادي وتدهور أمني وتردي خدمي ودمار في البنى التحتية. فهي تعيش على ارثها الثوري المعارض للنظام السابق وعلى الاستثمار في التأجيج والصراع المذهبي والقومي . وهذا لا يجعلها قادرة على بناء الحكم الرشيد.

وعلينا ان لا نحمل الطبقة السياسية كل الفشل في انشاء نظام حكم رشيد ، فأن من يتحمل نصف المسؤولية هو المجتمع المدني ، الذي يعيد انتخاب نفس هذه الاحزاب الطائفية او المذهبية او القومية. لان المجتمع المدني والنخب الثقافية والعلمية لم تتمكن من خلق ثقافة دولة المواطنة والمواطن. ولهذا ينبغي الذهاب الى تأسيس احزاب وكتل سياسية وطنية تعتمد على المواطنة. كما ان المجتمع المدني أخذ يعزف عن المشاركة في الانتخابات والمشاركة في بناء الدولة عن طريق منظمات المجتمع المدني. وهذا هروب من الواقع السياسي والاقتصادي المتردي وما اصاب الناس من احباط كبير نتيجة عدم حصول تغيير ايجابي بعد كل انتخابات. لا بل الانحدار الى مزيد من الاوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية المتردية. واصبح العزوف عن العمل السياسي والمشاركة السياسية هو مسألة طبيعية للواقع المرير. بحيث وصلنا الى وجود عوامل تفكك الدولة بسبب التناحر الطائفي والمذهبي والقومي خاصة بعد تزايد التدخل الخارجي والمخطط الصهيوني – الامريكي في تنفيذ مشروع الشرق الاوسط الجديد وهو تجزئة المجزء على اسس طائفية ومذهبية وقومية.

أن هذه النتيجة الحتمية خطير ة جداً لأن المحتل الامريكي لم يأت الى العراق لبناء نموذج للديمقراطية والحرية والقضاء على الاستبداد والدكتاتورية. بل جاء لينفذ مشروع الشرق الاوسط الجديد من خلال نشر الفوضى الخلاقة (الهدامة) وللأسف هذا ما وصلنا اليه. خاصة بعد ان غابت الروح الوطنية عند كثير من الناس . ولبست ثوب الطائفية والمذهبية والقومية.

أن الولاء الحقيقي يجب ان يكون للدولة الأم وهذا يعتمد على المواطنة باعتبارها وحدة بناء المجتمع المدني الذي يهدف الى تأسيس الدولة المدنية (دولة المواطنة). وأن وعي الانسان بالانتماء والتجذر لا يتم الا بالهوية ووضوحها وتماسكها وفاعليتها سينتج حراكاً وفعلاً انسانياً يستعصي على التهميش او المصادرة ، واليوم ونحن نكابد جراحاتنا الوطنية أثر موجات الكوارث الداخلية والخارجية التي حلت بأناسنا ووطننا العراق الحبيب. فالهوية هي العنوان الوجودي للانا الوطنية. وحفظ هذا الوجود من التصدع والانهيار. فالمعركة في حقيقتها معركة هوية. بما تحمله وتختزنه من قيم ومبادئ وضرورات ، وفيما يؤسس عليها من بناءات وصرح وتجارب دالة على الوجود العراقي برمته. لذلك يمكننا توصيف الهوية بأنها وجه الذات ومكنون الأنا المشكل لوجودك ووجودي ووجودنا ((فالهوية لا تستمد وجودها من رحم الحاضر وحسب بل هي ايضاً عصارة الماضي في انسانيه وافعاله وصوره وهي اعمق من كونها ذاكرة تاريخية فهي صورة تاريخية للذات نتيجة ومنتجة.[٥٠]

نستنتج مما تقدم ان ما انتجه النظام السياسي في العراق على مدى (١٦ سنة) هو احزاب وكتل سياسية طائفية ومذهبية وقومية ادت الى تفكيك الدولة الى طوائف ومذاهب واحزاب . فبدلاً من ان تكون الديمقراطية حلاً للتنوع الاثنوغرافي اصبحت اساس لتفكيك الدولة وهذا يعود الى نيته واهداف هذه الاحزاب والكتل والى العامل الخارجي والمتمثل بالمحتل الامريكي الذي وضع استراتيجية ذكية لتفكيك الدولة وصولاً الى تجزئتها الى ثلاث دويلات طائفية (مذهبية وقومية). انتجت محاصصة وصراعاً عبثياً وسلبياً لا ينتج الا مزيداً من الشرذمة وضياع الفرص والتنمية فهناك من يرى ان توقف هذا الصراع الكارثي يكون من خلال الآتي:[٥١]

١- الاتفاق على مركب بنيوي وطني يضمن تلاقي خطوطنا السياسية والفكرية على ارضية جامعة ومشتركة . وهنا ستتمكن ذاتنا الوطنية من انجاز وحدتها المضمونة كأساس تستند عليه في إنتاج الرؤى والبرامج والمشاريع الخاصة بالدولة والسلطة والمجتمع.

٢- الاتفاق على دولة مدنية دستورية ديمقراطية عادلة تضمن تمثيل الكل الوطني على اساس استحقاق المواطنة من خلال الحقوق والواجبات الوطنية دولة مؤسسات ودولة قانون ملتزمة بحقوق رعاياها الانسانية والوطنية بدون تمييز عرقي او ديني او قومي او سياسي أي دولة المؤسسات التي تستمد شرعيتها من مواطنيها.

٣- الاتفاق على اولوية برامج التنمية بمعناها الانساني والمادي الشامل والاخلاقي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والخدمي والعلمي.

٤- التعاهد على الشروع بحملة وطنية شاملة تستهدف وضع اسس وبرامج مشروع المجتمع المدني الحي والمتحرك الوطني في ظل ثقافة مجتمعية يسودها التسامح والتعايش والسلام.

أن هذه الرؤى والتصورات هل هي من يخلق دولة الوطن والمواطنة ؟ أم ان الحكم الرشيد هو يخلقها ويدعمها من المؤكد ان طبيعة نظام الحكم هي من يحدد ان الدولة دولة مواطنة ام انها دولة طوائف ومذاهب . ولكن البنية الدستورية والقانونية والسياسية للدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، تؤسس الى نظام سياسي ديمقراطي ولكن من شوهه تحوله من الديمقراطية الى ديمقراطية توافقية الى عاصفة طائفية وقومية تعسفية هي قوات الاحتلال الصهيو- امريكي والمتعاونين معها اقليمياً وداخلياً. وهل هذا يعني ان الشعب العراقي معبراً عنه بالمجتمع هو من اعطى الشرعية لهكذا نظام انحدر الى هاوية الطائفية والاثنية ولم تستطع مواجهة عوامل الانحدار نعم هذا صحيح لان صبغة المجتمع العراقي من حيث الثقافة السياسية وتجربة الديمقراطية الجديدة والحريات الواسعة لم يستطع المجتمع العراقي المدني من فعل شيء يعالج هذا الجانب لأسباب كثيرة ابرزها غياب وتغيب النخب العلمية والثقافية عن دورها الحقيقي في قيادة المجتمع المدني من خلال المؤسسات العلمية والثقافية والدينية لكي تؤسس لمجتمع مدني فعال ومؤثر في النظام السياسي.

وينبغي ان يكون هذا التوجه في صلب الامور الوطنية التي تهدف الى اعادة هيكلية الحياة العامة وخاصة السياسية العراقية بحيث يكون للرأي العام الشعبي سلطة فعالة في منح السيادة للحكومة واخذها منه اذا لم يفي بوعوده. لأن عودة الاستبداد والهيمنة الدكتاتورية من قبل احزاب وطوائف ومليشيات وعصابات أخطر بكثير من نظام حكم دكتاتوري فردي. لأن الأول يؤدي الى الصراعات ثم الحروب الأهلية خاصة اذا ما وجدت جهة تغذي هذا الصراع اذا كانت الروح الوطنية تتقد في داخل العراقيين ويموتون حرقة على ما يحصل في وطنهم سوف يكون فعالاً مالم تتحول هذه الروح الى روح الجماعة والى الأدراك الجماعي لان المجتمع المدني الفعال هذا الذي يصنع الواقع او يغيره من اجل مستقبل افضل وهذا لا يتم اذا لم توضع الخطط لتغيير الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والعلمي ويجب اجراء اصلاح شامل واجتثاث الفساد المالي والاداري من اجل الانطلاق الى حكم رشيد وبناء دولة المواطنة.

بالمحصلة يمكن ان نتوصل الى استنتاج مهم وهو التفاعل الحيوي والايجابي بين وجود مجتمع مدني فعال ونظام حكم ديمقراطي حقيقي احدها ينتج الآخر. فالديمقراطية لا تكون حيوية وفعالة الا اذا عاشت في دولة فيها مجتمع مدني وحيوي . والمجتمع المدني لا يمكن ان يؤدي دوره الحيوي الا أذا كان هناك نظام حكم ديمقراطي حقيقي فيه الحريات العامة والفكرية والاعلامية ويرمي الى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية ودولة القانون التي يعيش تحت سقفه جميع ابناء الشعب بغض النظر عن طائفتهم او مذاهبهم او قوميتهم.

٢. البعد الاقتصادي :

يبرز البعد الاقتصادي من خلال نظرة المنظمات الدولية لطبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد ومستويات الاداء الاقتصادي في سعيه لتحقيق اهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية من خلال: أ- اعتماد برامج اصلاح اقتصادية. ب- محاربة مظاهر الفساد. ج- تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام. د- توفير بيئة تنظيمية وتشريعية لنشاطات مختلف القطاعات.

ومن تحقيق الرشادة الاقتصادية التي تشمل اساليب واجراءات من خلال التأثير على مختلف النشاطات الاقتصادية ، ومنه نجد ان دور الدولة يتمحور في تحقيق البعدين الاجتماعي والاقتصادي من اجل تحقيق الاهداف الآتية :[٥٢] أ- رفع المستوى المعيشي وتحقيق ظروف الحياة. ب- السعي للقضاء على الفقر والاقصاء الاجتماعي. ج- اصلاح الاطار التنظيمي والقانون في المجال الاقتصادي.

من بين ابرز متطلبات نجاح الحكم الرشيد اقتصادياً هو ما يلي:

أ- الاستثمار الرشيد للموارد الطبيعية والسكانية والاقتصادية ، وهذا يتطلب إدارة كفؤة وناجحة لاستثمار هذه الموارد. ب- يجب ان تكون التنمية الشاملة هدف أساسي وركيزة للحكم الرشيد. ج- الاهتمام بالتقدم العلمي والتقني. واعتماد أسس ومبادئ اقتصاد المعرفة. د- تحقيق التوازن بين الحريات المعطاة للقطاع الخاص ودوره الحيوي ودور الدولة وسيطرتها على المؤسسات الحيوية والمهمة او ما يطلق عليها الوزارات والمؤسسات السيادية. هـ- اعتماد مبادئ الاصلاح الاقتصادي وخاصة موضوع التوازن بين القطاعين العام والخاص. و- مكافحة الفساد الإداري والمالي وغسيل الأموال وبيع العملة في المزاد اليومي . ز- توفير مناخ استثماري من حيث التشريعات والقوانين والبيئة الاجتماعية والأمنية التي تجذب الأموال الاستثمارية.

٣. البعد الإداري :

ارتبط هذا البعد بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها ويعد جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية والوظيفة العمومية ، وهو ما يقتضي ان تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية ، ويكون الموظفون لا يخضعون الا لواجبات وظيفتهم ويكون اختبارهم وفقاً لمعيار الكفاءة بعيداً عن الحزبية او المحسوبية وهذا ما يعزز كفاءة المؤسسة الحكومية.(٥٣)

ارتباط أي عمل او اي مشروع بالإدارة الكفؤة والتي تعمل من خلال التخطيط الاستراتيجي بعد ان يتم تحديد الاهداف والآليات والبدائل التي تحقق اهداف المشروع باقل التكاليف . لأن واحد من ابرز اسباب غرق الدولة العراقية بالفوضى هو سوء الإدارة في جميع المؤسسات الكبيرة والصغيرة لان عدم وضع الانسان المناسب في المكان المناسب من حيث الكفاءة الوظيفية والمهنية يشكل واحد من اسباب انتشار الفساد المالي والإداري . وهذا ما لا يؤسس لأي حكم رشيد ، ولهذا ينبغي اعتماد مبادئ الإدارة الكفؤة والاعتماد على الكفاءات والنخب العلمية والثقافية في ادارة مؤسسات الدولة ووضع الانسان المناسب في المكان المناسب. كذلك اعتماد اسلوب عمل منظم لتطبيق افضل الوسائل المعرفية من اجل توجيه وضبط عملية التغيير الراهنة لغرض تحقيق اهداف واضحة ومحددة ومتفق عليها وهذا يمثل اهم مفاهيم التخطيط.(٥٤) فعلى سبيل المثال (الاهتمام بطرق النقل وتعبيدها تعد من الركائز الاساسية للتنمية والتخطيط التنموي).(٥٥)

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات أهم ما توصل اليه البحث هو ما يأتي:

١- على الرغم من وجود معظم معايير ومؤشرات الحكم الرشيد في الدستور العراقي الا ان التجربة التي خاضها العراق منذ عام ٢٠٠٣ لم تنتج سوى نظام حكم مشوه يفتقر الى أسس ومعايير للحكم الرشيد.

٢- اسست عوامل خارجية متمثلة بقوات الاحتلال الامريكي ، وداخلية تمثلت بغياب المجتمع المدني الفعال الى نظام حكم طائفي انتجت صراعات وخلافات ومحاصصة وفساد مالي واداري قادته احزاب مذهبية او قومية او دينية لم تمارس الديمقراطية في تنظيماتها الهشة والتي تفتقر الى نظام داخلي وايديولوجية متكاملة لبناء دولة وحكم رشيد.

٣- ومن أهم مظاهر نظام الحكم في العراق والذي اثبت فشل تطبيق نظام حكم ديمقراطي حقيقي هو عجزه من تحويل التنوع الاثنوغرافي والثقافي الى تعددية ثقافية . لان الديمقراطية هي التي تذوب الخلافات الأثنية (المذهبية والدينية والقومية) وتصبح المواطنة والكفاءة هي البديل عن الولاءات الأثنية.

٤- تبين من خلال البحث ان الحكم الرشيد يحتاج الى دولة ذات مؤسسات ومجتمع مدني واعٍ وحيوي قادر على ان يتفاعل مع مكاسب النظام الديمقراطي ويخوض تجربة سياسية ناجحة.

٥- كشف البحث عن وجود تفاعل ايجابي بين وجود الديمقراطية والمجتمع المدني.

٦- اثبت الواقع ان الاحتلال الامريكي لا يهدف الى تأسيس نظام ديمقراطي ودولة مدنية تتمتع بالتنمية والتقدم ويتمتع شعبها بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والرفاهية . بل جاءت لتدمير الدولة الجغرافية وتجزئتها الى دويلات طائفية واثنية

ثانياً: المقترحات يمكن ايجاز المقترحات بما يلي:

١- ينبغي تأسيس احزاب وطنية ومهنية عابرة للطوائف والمذاهب.

٢- العمل على تعزيز الولاء والانتماء الوطني للهوية العراقية وينبغي تنفيذ ما ورد في موضوع(البعد السياسي) .

٣- وضع آليات لكشف معالجة الفساد المالي والإداري ومحاسبة ومتابعة المؤسسات والمسؤول عن مكافحة الفساد والتي اثبتت فسادها وفشلها لأنها لم تستطع كشف او محاسبة الفساد والفاسدين.

٤- كشف خيوط المؤامرة الامريكية الرامية الى تجزئة العراق بعد اغراقه في الفوضى الخلاقة (الهدامة)، ولهذا ينبغي اخراج امريكا من العراق.

٥- وضع خطة استراتيجية لترسيخ مبادئ التنمية الشاملة والمستدامة في العراق باعتبار ان التنمية الشاملة ورفع مستوى المعيشة والتطور الاقتصادي والعلمي يشكل انطلاقة حقيقية لمكافحة الفقر والحرمان والبطالة.

هوامش البحث:

١. وزارة التخطيط تصدر احصائية جديدة لعدد سكان العراق ، شبكة المعلومات العالمية على الموقع :

https://www.radionawa.com

٢. فادي احمد رمضان ، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وامكانية الاستفادة الفلسطينية (١٩٨١-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى ، غزة ٢٠١٥، ص٢١.

٣. نبيل البابلي ، الحكم الرشيد (الابعاد والمعايير والمتطلبات)، المعهد المصري للدراسات ، تقارير سياسية، ٢٠١٨، ص٢.

٤. المصدر نفسه ، ص٢.

٥. معن ثابت عارف ، وهاشم محمد سعيد رشيد ، معوقات تطبيق مؤشرات الحكم الصالح في العراق للفترة (١٩٩٦-٢٠١٤) مجلد (٣)، العدد(١)، بحث منشور في مجلة جامعة التنمية البشرية ، اذار ٢٠١٧ ، ص١٨٤.

٦. نبيل البابلي ، المصدر السابق ، ص٢.

٧. حيدر نعمة بخيت ، الحكم الصالح في العراق (دراسة في بناء الدولة) بحث في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (٢٨) السنة التاسعة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩، ص١٠٩.

٨. دارون اسيموجلو وجيمس أ. روبنسون ، لماذا تفشل الأمم اصول السلطة والازدهار والفقر ، ترجمة : بدران حامد ، الدار الدولية للاستثمار والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٥، ص٥-٩.

٩. مصطفى موسى ابو حسين ، معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية، رسالة ماجستير ، جامعة الاقصى ، غزة ، ٢٠١٧، ص٢٣.

١٠. جلال مصطفى بدوي،الرقابة ودورها في تطبيق معايير الحكم الرشيد بوزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني ، رسالة ماجستير ، جامعة الاقصى ، غزة ، ٢٠١٧، ص٢٥.

١١. سمير عبد الرزاق مطير، واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقاتها بالأداء الاداري في الوزارات الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، جامعة الاقصى ، غزة ، ٢٠١١، ص١٨.

١٢. مصطفى موسى ابو حسين ، مصدر سابق ، ص٢٦ و٢٧

١٣. المصدر نفسه ، ص٣٠.

١٤. جلال مصطفى بدوي ، مصدر سابق ، ص٢٤.

١٥. سمير عبد الرزاق مطير ، مصدر سابق ، ص٢١.

١٦. عادل عبد اللطيف، الحكم الرشيد المضمون والتطبيق ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ،٢٠١٣، ص١٠.

١٧. فادي احمد رمضان ، مصدر سابق ، ص٣٠.

١٨. مصطفى موسى ابو حسين ، مصدر سابق ، ص٢٨.

١٩. بشيره و علي محمد امين ، آليات الحكم الرشيد في ادارة التنوع الثقافي، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير ، جامعة السليمانية ، كلية القانون والسياسة ، ٢٠١٤، ص٢٧.
٢٠. مصطفى موسى ابو حسين ، مصدر سابق ، ص٣١.
٢١. بشيره وعلي محمد امين ، مصدر سابق ، ص٢٩-٣٠.
٢٢. مصطفى موسى ابو حسين ، مصدر سابق ، ص٣٢.
٢٣. عرباوي مصعب ، واقع الحكم الرشيد في الدول العربية ، دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٠/٢٠١٤)، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير، بسكرة ، ٢٠١٥، ص٢٢.
٢٤. فادي احمد رمضان ، مصدر سابق ، ص٢٩.
٢٥. يحيى غني النجار ورياض جواد كاظم ، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخمسون ، ٢٠١٧، ص٢-٢٥.
٢٦. تقرير منشور على موقع الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) على الرابط الآتي: https://www.aLsumaria-Tv/news/80071
٢٧. بشيره وعلي محمد امين ، مصدر سابق ، ص٣٥و٣٦.
٢٨. رمزي المتبادي ، الفوضى الخلاقة – السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط ، ط١، دار الكتاب العربي، دمشق ، القاهرة ، ٢٠١٢، ص٢٢-٣١.
٢٩. المصدر نفسه ، ص٢٢-٣١.
٣٠. رضا عبد الجبار الشمري ، ولطيف كامل كليوي ، المديونية وآثارها السياسية والاقتصادية على الدولة ، مجلة اوروك للأبحاث الانسانية المجلد (٤)، العدد (٣)، ٢٠١١.
٣١. وسيم وجيه الكسان ، الحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة ، ص٨ ، بحث منشور على موقع الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) على الرابط الآتي: https://www.fesearchgate.net
٣٢. نبيل البابلي ، مصدر سابق ، ص٤.
٣٣. لبابة الفضل عبد الحميد ، ورقة عمل مقومات الحكم الرشيد ، جامعة الخرطوم ، معهد دراسة الادارة العامة والحكم الاتحادي ، ٢٠١٠، ص٥.
٣٤. معن ثابت عارف ، وهاشم محمد سعيد رشيد ، مصدر سابق ، ص١٩٠.
٣٥. محمد عبد الحمزة خوان ، النظام السياسي العراقي ومتطلبات بناء الدولة المدنية ، العدد الأول ، المجلد الثاني ، حزيران ٢٠١٧، ص٢٥٠-٢٥٢.
٣٦. تقرير منشور على موقع الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) على الرابط الآتي:
https://www.alhurra.com/a/corrapTion-index-2017
٣٧. تقرير : السعودية والامارات اوصلتا اسلحة بملايين الدورات لإرهابي داعش ، منشور على موقع الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.alalamtv.nat/news.P.1-4 .
٣٨. هشام الهاشمي ، الجهاديون وعلاقاتهم بالمخابرات الاقليمية ، بحث منشور على موقع الشبكة العالمية للمعلومات على الرابط الآتي : http://www.kitabatinfo/sub/ect.P:1-3.

٣٩. بحث بعنوان (بعد ١٥ عام .. اسئلة حول غزوا العراق) تجيب عنها وثائق البنتاغون السرية، منشور على موقع الشبكة العالمية للمعلومات(الانترنت) على الرابط الآتي: https://www.alkhalocjonlic.com

(*) الحشد الشعبي: هو مؤسسة رسمية تأسست بعد صدور الفتوى المباركة للسيد آية الله العظمى السسيتاني(حفضه الله) بعد تدفق ملايين المتطوعين لمواجهة الإرهاب الداعشي الوهابي والمخطط الامريكي لتقسيم العراق. واصبح الحشد الشعبي مؤسسة رسمية ذات اهمية كبيرة بعد ان قلبت الطاولة على رأس امريكا وحلفائها ومخططهم البغيض الرامي الى تقسيم العراق ، وهي اليوم تمثل الدولة العراقية العميقة فقد استطاع الحشد الشعبي وفصائل المقاومة العراقية المنضوية تحت لوائه. ان تقضي على الارهاب واخراجه من المحافظات العراقية. ولهذا تكالبت علية دول دعم الارهاب _امريكا ، اسرائيل ، ودول الخليج والاردن ومصر) اعلامياً ولوجستياً وشتت حربها المسعورة من خلال فبركة الافلام وتزييف الحقائق ولكن كيدهم ومكرهم في نحورهم.

٤٠. مايكل وترمان وريتشارد هيل وبول ويلسون ، محو العراق خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع اخر ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط١، بيروت ، ٢٠١١، ص١١-٢٥.

٤١. لبابة الفضل عبد الحميد ، مصدر سابق ، ٢٠١٠، ص٥

٤٢.عرباوي مصعب ، مصدر سابق ، ص٢٥.

٤٣. جريدة الوقائع العراقية ، دستور جمهورية العراق ، العدد (٤٠١٢)، ٢٠٠٥/١٢/٢٨، ص٧.

٤٤. رضا عبد الجبار الشمري ، حرب اسعار النفط وأثرها في الاقتصاد الريعي – العراق انموذجاً، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد (٢٠) ، العدد (٢)، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٧، ص١٤٣.

٤٥. المصدر نفسه ، ص١٤٢.

٤٦. عبد الحق حملاوي ، الاليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الرشيد (تجربة الجزائر ١٩٩٩-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير ، بسكرة ،٢٠١٢، ص٣٨-٣٩.

٤٧. جمال الجواهري ، تحديات المجتمع المدني في العراق ، ٢٠٠٩، ص١ بحث منشور على موقع الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) على الرابط الآتي: https://www.Ib-bell.org

٤٨. محمد جمال مظلوم ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المرورية ، الرياض ، ٢٠١٣، ص٤.

٤٩. فادي احمد رمضان ، مصدر سابق ، ص٣٠.

٥٠. حسين درويش العادلي ، المواطنة بين ضرورات الواقع وجدليات المدارس ، كتاب الصباح الثقافي ، مطابع جريدة الصباح ، بغداد ، ٢٠٠٧، ص١١٠-١٢١٣.

٥١. حسين درويش العادلي ، نحو عراق جديد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٨٠ – ١٨٤.

٥٢. بكوش ابتسام ، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير ، جامعة ابي بكر بلقاية، الجزائر ، ٢٠١٦، ص٥٢.

٥٣. فادي احمد رمضان ، مصدر سابق ، ص٣٠-٣١.

٥٤- اميرة محمد علي ،كفاءة خدمات التعليم الاهلي في مدينة الحلة (باستخدام نظم المعلومات الجغرافية)، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ،المجلد ٢١،العدد٤،٢٠١٨.ص٦٥. http://qu.edu.iq/journalart/index.php/QJHS/issue/archive

٥٥- حمادي عباس حمادي،محمد فشلان هلول، تقييم كفاءة طرق النقل البرية المعبدة في محافظة القادسية باستخدام برنامج (g.i.s)والاساليب الاحصائية ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ،المجلد ٢١،العدد٢٠١٨،٤.ص٢٦٣.(
http://qu.edu.iq/journalart/index.php/QJHS/issue/archive

The References:

1. Abdel Haq Hamlawi, Political Mechanisms for Achieving Economic Development in the Arab Countries from the Perspective of Good Governance (Algeria Experience 1999-2007), Master Thesis, College of Law and Political Science, University of Mohamed Khodeir, Biskra, 2012.

2. Adel Abdul-Latif, Secured Good Governance and Implementation, United Nations Development Program, 2013.

3. Arabawi Musab, The Reality of Good Governance in the Arab Countries, An Analytical Study in Political and Economic Indicators, Case Study of Algeria (2000/2014), Master Thesis, College of Law and Political Science, University of Mohamed Khodeir, Biskra, 2015.

4. Bakouche Ibtisam, Good Governance and its Role in Achieving Sustainable Development (The Case of Algeria), Master Thesis, University of Abi Bakr Balkaya, Algeria, 2016

5. Bashira and Ali Muhammad Amin, Mechanisms of Good Governance in Cultural Diversity Management, Comparative Analytical Study, Master Thesis, Sulaymaniyah University, College of Law and Politics, 2014.

6. Daron Asimoglu and James A. Robinson, Why do nations fail the foundations of power, prosperity and poverty, translation: Badran Hamid, International House for Investment and Culture, Cairo, 2015.

7. Fadi Ahmed Ramadan, The Political Dimension of Good Governance in Malaysia and the Palestinian Accessibility (1981-2003), MA Thesis, Al-Aqsa University, Gaza 2015.

8. Haider Nimah Bakhit, Good Governance in Iraq (a study in building the state), research in Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, No. (28), ninth year, College of Administration and Economics, University of Kufa, 2009.

9. Hammadi Abbas Hammadi, Muhammad Fashlan Halloul, assessing the efficiency of paved land transportation methods in Al-Qadisiyah Governorate using the (gis) program and statistical methods, Al-Qadisiyah Journal for Humanities, Volume 21, Issue 4 2018. http://qu.edu.iq/journalart /index.php/QJHS/issue/archive

10. Amerah Muhammad Ali, Efficiency of Private Education Services in the City of Hilla (Using Geographic Information Systems), Al-Qadisiyah Journal for Humanities, Volume 21, No. 42018. p 65 . http://qu.edu.iq/journalart/index.php/QJHS/issue/archive

11. Hussein Darwish Al-Adli, Toward a New Iraq, General Cultural Affairs House, 1st floor, Baghdad, 2004.

12. Hussein Darwish Al-Adly, Citizenship between the Necessities of Reality and the Debates of Schools, Al-Sabah Cultural Book, Al-Sabah Newspapers Press, Baghdad, 2007.

13. Iraqi Fact Sheet, Constitution of the Republic of Iraq, No. (4012), 12/28/2005

14. Jalal Mustafa Badawi, Control and its Role in Applying Good Governance Standards at the Palestinian Ministry of Interior and National Security, Master Thesis, Al-Aqsa University, Gaza, 2017.

15. Lababah Al-Fadl Abdul Hamid, Working Paper for the Elements of Good Governance, University of Khartoum, Institute for the Study of Public Administration and Federal Governance, 2010.

16. Maan Thabet Aref, and Hashem Muhammad Saeed Rashid, Obstacles to Applying Good Governance Indicators in Iraq for the period (1996-2014), Volume (3), No. (1), research published in the Journal of the University of Human Development, March 2017.

17. Michael Waterman, Richard Hill and Paul Wilson, Iraq Erasing an Integrated Plan to Uproot Iraq and Another Planting, Publications for Distribution and Publishing, 1st Edition, Beirut, 2011.

18. Muhammad Abd al-Hamza Khwan, The Iraqi Political System and the Requirements of Building a Civil State, No. 1, Volume 2, June 2017.

19. Muhammad Jamal Mazloum, The Role of Civil Society Institutions in Traffic Awareness, Riyadh, 2013, p. 4.

20. Mustafa Musa Abu Hussein, Standards of Good Governance and its Role in Human Resources Development in the Palestinian Ministry of Interior, Master Thesis, Al-Aqsa University, Gaza, 2017.

21. Nabil El-Bably, Good Governance (Dimensions, Standards, and Requirements), Egyptian Institute for Studies, Political Reports, 2018.

22. Princess Muhammad Ali, Efficiency of Private Education Services in the City of Hilla (Using Geographic Information Systems), Al-Qadisiyah Journal for Humanities, Volume 21, No. 4 2018.

23. Ramzi Al-Mutabadi, Creative Anarchy - The American Scenario of the Fragmentation of the Middle East, First Edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Damascus, Cairo, 2012.

24. Reda Abdel-Jabbar Al-Shammari and Latif Kamel Klioui, Debt and Its Political and Economic Implications for the State, Uruk Journal for Humanitarian Research Volume (4), No. (3), 2011.

25. Reda Abdul-Jabbar Al-Shammari, Oil Price War and its Impact on Rentier Economy - Iraq as a Model, Al-Qadisiyah Journal for Humanities, Volume (20), No. (2), College of Arts, University of Al-Qadisiyah, 2017.

26. Samir Abdel-Razzaq Mutair, The Reality of Applying Good Governance Standards and their Relationships with Administrative Performance in Palestinian Ministries, Master Thesis, Al-Aqsa University, Gaza, 2011.

27. Yahya Ghani Al-Najjar and Riyadh Jawad Kazem, The reality of manufacturing in Iraq and the strategies for its advancement (a future vision), Baghdad University College Journal for Economic Sciences, Issue No. 50, 2017

Websites:

1. A report published on the Internet site on the following link: https://www.aLsumariaTv/news/80071

2. Hisham Al-Hashimi, The Jihadists and their Relations with Regional Intelligence, a research published on the World Wide Web site, at the following link: http://www.kitabatinfo/sub/ect. P: 1-3 .

3. Jamal Al-Jawahery, Civil Society Challenges in Iraq, 2009, p. 1. Research published on the website of the Internet (Internet), at the following link: https://www.Ib-bell.org

4. Report: Saudi Arabia and the UAE have delivered millions of weapons to ISIS terrorists, published on the World Wide Web of Information (Internet) website: https://www.alalamtv.nat/news.P.1-4 .

5. Research entitled (After 15 years .. Questions about invading Iraq), to which the secret Pentagon documents are answered, published on the World Wide Web site (Internet) at the following link: https://www.alkhalocjonlic.com

6. The Ministry of Planning issues a new statistic for the population of Iraq, the World Wide Web on the website: https://www.radionawa.com

7. Waseem Wajih Al-Kassan, Good Governance and Sustainable Human Development, p. 8, research published on the Internet site on the following link: https://www.fesearchgate.net